جوّاد بولس

الأسُس الحَقيقيّة للبنان المعَاصِرْ

تقديم روبير بولس

مؤسّسة جوّاد بولس



جوَاد بولس

الأُسُس الحَقيقيّة للبنان المعَاصِر

تقديم روبير بولس

ترجمة ماري عوّاد

مراجعة سيمون عوّاد

مؤسّسة جوَاد بولس

للمراجعة
تلفون : ٩٢٦٣٢٢ ٤٦٢٩٩٣

مقـــدّمة

هذه الدراسة الطويلة هي في الأساس محاضرة ألقاها الغائب الكبير في الندوة اللبنانية السنة ١٩٥٣ ، ثم ما لبث أن توسع فيها حتى استوت في حجمها الحالي .

جواد بولس في محاضرته السابقة وإضافاتها الأخيرة هو هو في نظرته التاريخية التي تقول بتأثير الأرض على طبائع الشعوب وعلى توجهاتها وعلاقاتها إنطلاقاً من المثل اللبناني الذي يُعتبر مصداقاً حيّاً على ذلك .

لماذا يتجه لبنان غالباً نحو الغرب ؟

سؤال طرحه جواد بولس وأجاب عليه هنا ، وها هي الأيام تعيده إلى الواجهة .

قال جواد بولس في هذه الدراسة «لأن موقعه وتكوينه الجغرافي اللذين يديرانه نحو الغرب يجعلانه يميل في هذا الاتجاه . كما أن مناخه وتضاريسه المتوسطية تقرّبه من بلدان البحر المتوسط» . ثم هو يتجه نحو الغرب «كيما يواجه مطامع الشعوب المجاورة ، قريبة كانت أم غريبة» .

إن ردة الفعل هذه هي هي عند سائر البلدان المهددة من خارج والتي تحاول استعادة توازنها عن طريق إقامة أحلاف أو صداقات .

« فها هو فخر الدين ، الأمير الدرزي ، يتجه إلى إيطاليا ليقيم مع أمرائها علاقات ومعاهدات ليتحرر من الوصاية العثمانية . . .

« وها هو محمد علي ، في مصره الإسلامية ، يستعين بفرنسا المسيحية ليتحرر من وصاية السلطان – الخليفة في الآستانة . . .

« وحتى في العصور التي سبقت ظهور الإسلام والمسيحية نرى فينيقيا أو لبنان القديم المتعدد الآلهة والسامي يلوذ بمصر الفراعنة الحامية ليواجه أشقاءه الساميين في بلاد آرام أو سورية اليوم » .

أفيُلام بعد ذلك لبنان إن هو لجأ إلى الغرب مجدداً ليحمي كيانه المهدد إقليمياً ؟!

على أن أهم ما في هذه الدراسة هو الثقة المطلقة التي محضها جواد بولس للبنان الغد بناءً على لبنان الأمس حين قال : كل الشعوب تمر بما مرّ به لبنان لتعود فتنهض « فالاستقلال ليس وحده مقياس الوجود البشري » .

يقول دو لابراديل : « ألا يبقى الجسم البشري هو هو رغم النمو والانحلال والبتر ؟! »

وهكذا شأن الدول التي تقع فريسة المطامع ، سرعان ما تستعيد شخصيتها التاريخية ووجدانها الوطني عندما تنتفض على الواقع الغريب .

روبير بولس

الأسس الحقيقية للبنان المعاصر
جغرافياً وإثنياً وتاريخياً



تمهيد

إن لبنان ، مثله مثل كل البلدان التي أُعيد إنشاؤها أو تجميعها بعد كسوف طويل ، لديه بعض المشاكل الداخلية من النوع الجغرافي والإثني – الطائفي . وإذا كان العديد من اللبنانيين يجدون تلك المشاكل شائكة ودقيقة ويضطرب منها البعض فلأنها تُواجَه بطريقة غير صحيحة أو تُطرح بطريقة خاطئة . فأهميتها الخاصة ، وطابعها المعقد ، تحملنا على دراستها بنظرة شاملة ومحاولة إعطائها ، بكل تجرد ، الإيضاحات اللازمة .

هذه الدراسة ليست مناقشة جدلية . هدفنا هو إفادة أصحاب النيات الحسنة التي يهمها هذا الموضوع . إنها عرض ، على ضوء العلم والجغرافيا والتاريخ للأسس الحقيقية التي هي في أسّ إنشاء الأمة اللبنانية الحالية ونموها .

في هذا العمل الذي سنقوم به بتجرد تام ، لن نعرض إلا المواد التي يقدمها لنا العلم الموضوعي والاختباري والأحداث الواقعية . سنبتعد قدر المستطاع عن الأفكار محض النظرية والكتبية ، والميول الايديولوجية ، والآراء العاطفية ، والتحليلات المبهمة والطروحات والنظريات المثالية ، أو المنظومية وكذلك عن

النصوص الدولية التي غالباً ما تكون نتيجة توازن قوى قابلة للتغير .

وقبل الغوص في عمق المسائل التي سنحللها سوف نعرض بشكل موجز وتمهيدي للمظاهر والمعطيات .

جواد بولس

طابع لبنان ودوره التاريخي

يحدد العديد من اللبنانيين نشوء وطنهم الصغير وأسسه التاريخية بعهد الأمير فخر الدين المعني الكبير ، ذلك العهد الطويل المجيد الذي امتد من العام ١٥٧٢ إلى ١٦٣٥ ، وليس تحديدهم هذا إلا نتيجة حرصهم على تأكيد شرعية هذا الوطن .

وبالرغم من اعترافنا بالقيمة الفعلية لهذا المنطق ، يجب ألّا ننسى أن حقبة فخر الدين وحكمه الذي شهد قيام لبنان المعاصر هي حديثة العهد نسبياً نظراً إلى تاريخ لبنان العريق . فلبنان أقدم من ذلك بكثير ، لأن جذوره العميقة تغوص في العصور القديمة والبعيدة . إنّه تَجمّع جغرافي ، إثني أو سياسي . وهو يؤلف مع مصر وبلاد ما بين النهرين أحد أقدم البلدان في العالم . فوجوده وشخصيته المميزة فضلاً عن طابعه الفريد ودوره التاريخي ، تبدو جميعها بارزةً ومتواصلةً بوضوح منذ فجر التاريخ .

إن لبنان هو شرقي ومتوسطي في آن معاً ، كما أنه ممر بحري وبري . . . مما جعل هذه العناصر المختلفة ، لا الطائفية والإثنية منها ، تطبعه بشخصية تعددية هي أقرب إلى الشخصية العالمية ، وتمنحه هذه الذهنية الديمقراطية الحرّة وهذا الدور الوسيط بين الشرق والغرب ، بين الشمال والجنوب .

إن هذا الطابع الفريد الذي خلّف بصماته الخاصة ، منذ أقدم العصور ، على الشعوب التي استوطنته إلى أيّ عنصر أو طائفة دينية

انتمت ، ميّزها عن شعوب البلدان المجاورة .

لبنان كسائر بلدان الشرق غيّر خلال العصور الغابرة مرات عديدة دينه ولغته واسمه دون أن يؤثر ذلك على شخصيته المميزة وطابعه ودوره .

إن الجماعات المضطهدة التي تنتمي إلى مختلف الفئات والأجناس والأديان وجدت في جبال لبنان المضيافة وشعبه المنفتح مناخاً ملائِماً لتطوير معتقداتها الدينية وقواعدها الاجتماعية ، وخصوصاً مثلها الأعلى في الحرية . ويعتبر قدومها حديثاً نسبياً إذا نظرنا إلى تاريخ لبنان الطويل الذي شهد حِقباً مشابهة في مراحل متقطعة واستثنائية . من هنا يُعتبر وجود شعوبه الحاضرة نتيجة وليس سبباً لوجوده ودوره المميز .

وكما أن الماضي ينبىء بالمستقبل ، فمن المحتمل أن يستمر لبنان بأشكال مختلفة وبأديان ولغات أخرى في تأدية رسالته التقليدية العريقة .

من الخطإ الإعتقاد ، كما يحدث مراراً ، أن اللبنانيين يتطلعون نحو الغرب بدافع العاطفة الدينية . لأن موقعه وتكوينه الجغرافي اللذين يديرانه نحو الغرب يجعلانه يميل إلى هذا الإتجاه . كما أن مناخه وتضاريسه المتوسطية تقرّبه من بلدان البحر المتوسط .

إن ما يبحث عنه لبنان في الغرب هو الدعم والعون المحتملان كيما يواجه مطامع الشعوب المجاورة ، قريبة كانت أو غريبة .

إن ردة الفعل الغريزية هذه هي هي عند سائر البلدان المهددة

من الخارج والتي تحاول استعادة توازنها عن طريق إقامة أحلاف .

وليس أدلّ على هذه النظرية من مثال فخر الدين ، الأمير اللبناني الدرزي الذي اتّجه إلى إيطاليا لإقامة علاقات ومعاهدات مع أمراء مسيحيين من تلك البلاد كما يتحرر من الوصاية العثمانية .

وفي ظروف مماثلة ، لجأ خلفه البعيد الأمير بشير الثاني إلى مصر . كما أن مصر الإسلامية في عهد محمد علي استعانت بفرنسا في صراعها من أجل التحرر من السلطان – الخليفة في الآستانة .

وحتى في العصور التي سبقت ظهور الإسلام والمسيحية نرى فينيقيا أو لبنان القديم المتعدد الآلهة والسامي يلوذ بمصر الفراعنة الحامية ليواجه أشقاءه الساميين في بلاد آرام أو سورية اليوم .

وفي الوقت نفسه ، نجد لبنان القديم ، وكذلك المعاصر ، لا يتردد في انتسابه إلى الشرق عندما يرى في ذلك فوائد حقيقية وصداقات بعيدة عن الأغراض . وهو ما حصل قديماً عندما تحالفت فينيقيا مع بلاد فارس القارية ضد اليونان المتوسطية التي كانت تنافس نشاطها البحري في الجزء الأوسط من البحر المتوسط .

واليوم نجد لبنان يتمتع بمركز مرموق في الجامعة العربية بين أشقاء يعترفون به ويحترمون استقلاله وشخصيته السياسية .

الطروحات والطروحات المضادة

إن خصوم الفكرة اللبنانية ، أو بالحري مناهضيها ، يواجهونها بالاعتراضات التالية التي لا تُخفى على أحد .

١ - أول هذه الإعتراضات ينفي عن لبنان طابعه الجغرافي كمنطقة طبيعية . فلبنان ، في نظر هؤلاء ، إن هو إلّا بقعة جغرافية مجتزأة اعتباطياً من بلد مجاور ، من سورية الكبرى التي يُفترض أن يؤلف معها كياناً طبيعياً .

وتثبيتاً لهذا الطرح ، الذي سيُعالج ويُستبعد فيما بعد ، يأخذون على لبنان عدم محافظته محافظةً دائمة في الماضي على سيادته واستقلاله ، وبخاصة وحدة أرضه الحالية .

وفي الواقع ، فمنذ الحرب الأهلية السنة ١٨٦٠ - ١٨٦١ حتى ١٩١٨ ، كان لبنان بمثابة إمارة تابعة للأمبراطورية العثمانية قبل أن يتحول كياناً إدارياً ذا استقلال داخلي ومصغراً في حدوده الجبلية ، فيما ضُمّت مقاطعاته القديمة ، بما فيها بيروت العاصمة الحالية ، إلى الولايات المجاورة التي كان يحكمها مباشرة وُلاة تابعون لسلطان الآستانة .

ويبدو أن أصحاب هذه المآخذ يخلطون بين المصائب والكوارث التي تواكب تطور كل حياة بشرية والموت بحدّ ذاته . وقد غاب عن بالهم أن الاستقلال ليس وحده مقياس الوجود البشري .

إن هذه الشعوب يمكن أن تجتاز الكوارث حتى ولو امّحت

عن الخريطة السياسية إذا عرفت كيف تحافظ على شخصيتها التاريخية ووجدانها الوطني .

وكما أن الفرد الذي حُرم حريته لم يفقد جوهر وجوده ، كذلك فإن بلداً استعاد استقلاله حتى بعد حقبة متفاوتة تحت نير غريب ليس بلداً حديث الولادة .

وبالفعل فإن شعباً أو أمة حصيلة العرق والأرض والتاريخ لا يرتبط وجوده لا بحدود ثابتة أو دقيقة ولا بعدد محدد من الكيلومترات المربعة . باستطاعته أن يمتد على كل أرضه في داخل حدوده الطبيعية أو التاريخية ، كما باستطاعته أن ينكفىء إلى جزء من هذه الأرض ، أو حتى أن يمتد خارج حدوده .

وكما يقول رينان (**Renan**) فإن التاريخ « قد رسم حدود الأمم بطريقة ليست بالضرورة الأكثر طبيعية . فكل أمة تملك أقل أو أكثر . وعليه ، فأفضل مرجع لنا هو التاريخ وإرادة المناطق لتجنب تحليلات مستحيلة وصعوبات معقدة » .

ويضيف دو لابراديل (**De la Pradelle**) « ألا يبقى الجسم الإنساني هو هو رغم النمو والإنحطاط والبتر ! »

إن بلداناً تُعدّ بالمئات شهدت خلال وجودها مراراً عديدة وخلال حقب متفاوتة سيطرة غريبة على جزء من أراضيها أو على كل أراضيها : مصر ، العراق ، سورية ، إيطاليا ، بولونيا ، هنغاريا ، اليونان ، إيران ، يوغوسلافيا ، تشيكوسلوفاكيا ، رومانيا ، بلغاريا ، وحتى روسيا . حتى أن بريطانيا نفسها

عاشت تحت السيطرة النورماندية . وكذلك ، ألم يكن ملك فرنسا ، في وقت من الأوقات ، ملك بورج (Bourges) الصغيرة !

إن لبنان مثله مثل كل البلدان الصغيرة . ففضلاً عن كونه ممراً واسعاً دولياً هو كالسفينة التي تتقاذفها العواصف الدورية قد جنح مراراً عبر العصور .

صحيح أن لبنان اضطر في حقب من تاريخه للتنازل عما هو غالٍ من أجل تسوية ما ، إلّا أنه ، كتَجمّع جغرافي يتحسس شخصيته ، لم يغرق كلياً ولا مرة .

٢ – إعتراض آخر لا يقل خطأً عن الأول يتصدى لكون لبنان ، ظاهرياً ، مؤلفاً من تجمعات دينية أو طائفية غير متجانسة تؤلف الأمة اللبنانية الحالية .

إن هذا المظهر الفريد يحمل أصحاب الأفكار المشوشة على استبعاد صفة الوحدة الوطنية عن هذا المجتمع ويدفعهم على ألا يروا في لبنان المعاصر سوى وجود مصطنع يحتضن أقليات إثنية وطائفية .

إن أنصار هذه النظرية ، التي نستبعدها لاحقاً ، تناسوا أن الأمة الحديثة ليست القبيلة أو المدينة القديمة . إنها اتحاد أُسر روحية ، مزيج أعراق وأديان ، وحتى في بعض الأحيان لغات مختلفة ، تجمعها « إرادة العيش المشترك » . ومهما يكن من أمر الجماعات الطائفية أو العناصر الإثنية التي تؤلف الأمة اللبنانية ، تبقى

هذه الحصيلة المباشرة لإرادة العيش المشترك الذي يعتبر التعريف الأفضل للأمة الحديثة .

فمنذ استقلال لبنان ، لا يسع أياً كان أن يدعي أن هذه الحياة المشتركة هي نتيجة أي ضغط غريب أو داخلي أو أنها تعرضت لخلل جدي .

ليس لبنان ملجأ مرتجلاً « لتجمع بشري معين » بل هو أكثر من ذلك ، إنه وحدة جغرافية طبيعية تؤلف كياناً وطنياً حقيقياً . إن العوامل الطبيعية ، والاقتصادية ، والتاريخية ، شجعت باستمرار روح التسامح والحرية التي هي في أساس الدور اللبناني الراهن كموئل طائفي أو متعدد الطوائف ، وكملجإ لأقليات مختلفة . فالدور الذي يلعبه لبنان اليوم كملجإ للتجمعات الطائفية هو إذن نتيجة وجود لبنان وليس سبباً لوجوده . كما أن مظهر لبنان اليوم المتعدد الطوائف والذي يبدو غير متجانس ليس إلا نتيجة دوره التاريخي كبلد عبور واختلاط واتصالات . هذه الظاهرة الفريدة والعارضة يمكن أن تزول في يوم من الأيام بزوال الأسباب التي أوجدتها . فقبل نشوء دولة الأقليات الإثنية والدينية ، أثبت لبنان وجوده كوحدة جغرافية وحقيقة تاريخية فهو أقدم بكثير من التجمعات الطائفية التي تسكنه اليوم وسيبقى بعد زوالها .

٣ - وأخيراً ، ثمة اعتراض ثالث يزعم أصحابه أنه على فَرَض أن لبنان ، هذا البلد الصغير ، لعب بالفعل دوراً وخلف أثراً بارزاً في التاريخ ، إلّا أن هذا الافتراض قد تجاوزه الزمن .

فالعالم تطور كثيراً ومعه الحضارة الآلية مما ضيق التباعد الجغرافي في الأرض . فما كان قائماً في الماضي لم يعد يناسب مسار العصر . فإذا جارينا تفكير أصحاب هذه النظرية ، رأينا أن المنطق الصارم يفرض علينا أن نقر للعمالقة وللأمبراطوريات الكبرى فقط بحقها في الوجود . وننسى في غمرة ذلك أن الأهمية العددية والاتساعية هي أهمية نسبية . فنحن نعرف أن بلداناً تُعد بالمئات ليست متشابهة أو على نمط واحد أو هي نسخ مسحوبة . فهناك البلدان المتوسطة التي تتدرج بين ما هو صغير وما هو كبير . ولا أحد يستطيع أن يرسم حدود الحجم الذي يتيح لبلد ما أن يتمتع بحياة مستقلة . فالأحداث تؤكد وجهة نظرنا . فما من بلد إلا ويجاوره بلد أو أكثر أكبر أو أصغر حجماً منه . والأرض ما زالت تحتضن ، كما في الماضي ، العديد من البلدان الصغيرة التي تواصل وجودها المميز .

بالطبع ، العالم يتطور نحو الفدرالية والوحدة العالمية ، إلّا أن هذا الحدّ أو شاطىء الأمان هذا ما زال بعيداً . فقبل أن يصل إلى هذا الحدّ ، لا بد للبشرية أن تمر في تجارب عديدة . وإذا كان التقدم التقني الحديث قد دفع بالبشرية شوطاً بعيداً إلى أمام ، إلا أنه بقي محصوراً في المجال المادي والمعارف العلمية دون أن يغير كثيراً من نفسية البشر . فالإنسان ما زال يحتفظ بذهنية أجداده القدامى . والأهواء لم تتبدل . والشعوب كالأفراد بقيت محتفظة بأنانيتها وجشعها كما في العصور الغابرة .

فالرواسب الوراثية والتربوية هي في الواقع أقوى من أنوار

العلم ، وهي لا تتقدم بنسبة ما يتقدم العلم . فالطبع الذي تكوّن عبر الماضي هو أقوى من الطبع الذي تكوّن بفضل التأمل والمعلومات الشخصية . هذا التشابك يؤدي في الفرد نفسه ، كما في الشعب نفسه إلى تناقضات غريبة يتغلب فيها الماضي إجمالاً .

كما أن المؤرخين المعاصرين يعكفون على درس المشاكل الحالية ، ويحاولون فهمها في ضوء دروس الماضي . إنهم لا ينفكون يقيمون مقارنة بين تاريخ الأزمنة المعاصرة والتاريخ القديم ، الذي شهد مراراً مشاكل مماثلة للتي نواجهها اليوم .

لا شك ، يقول جاك بيرين (**Jacques Pirenne**) « أن الظروف التي طُرحت فيها هذه المسائل منذ ثلاثة أو ألفي سنة قد تبدلت اليوم . فالتقنية غيرت العالم بعمق . ومع ذلك فإني أعتقد أن الناحية البشرية في تلك المشاكل تغيرت أقل بكثير مما يتراءى لنا للوهلة الأولى . فبالرغم من أن الإنسان استطاع ، بفضل العلم ، أن يصبح سيد العالم ، وأن يغير كل شيء من حوله ، فإنه في غرائزه العميقة لم يتبدل »[1] .

١ **J. Pirenne,** ***Les gr. courants de l'Histoire Universelle,*** **I, Avant Propos, P. 15.**

خلاصة

إن أسس لبنان المعاصر هي حقيقة واقعة كسائر أسس البلدان التي تكوّنت طبيعياً .

إن هذا البلد الصغير الذي استطاع أن يقاوم الدهور وأعاصيرها هو حقيقة جغرافية وتاريخية ، وهو أيضاً كيان طبيعي ووجود قديم مستمر أوجدته الجغرافيا والإثنية والتاريخ . فوجوده وتطوره الألفي ، يخضعان لمراقبة الأحداث ، ويتأكدان بأقدم تاريخ .

إن تأثير البوتقة اللبنانية وظروفها الطبيعية والاقتصادية تغلّب على مختلف التجمعات الفريدة والأقليات واللاجئين والمهاجرين بصهرهم لبنانيين حقيقيين وطبعهم بالطابع اللبناني في نهاية المطاف .

إن لبنانيي اليوم ، مسيحيين ومسلمين ، هم حصيلة هذه البيئة الفريدة ، فإذا لم نعتبرهم متحدرين من كل الأجيال التي سبقتهم على هذه الأرض العريقة الجميلة ، فهم على الأقل وبالتأكيد ، خلفاء الأجيال السابقة ومكملون لها . فالبيئة الجغرافية الثابتة نسبياً ، طبعت دوماً بطابعها المميز هذه السلسلة الطويلة من الأجداد وورثتهم بإعطائهم ملامح عامة مشتركة .

وسندرس تباعاً في الصفحات اللاحقة العنصرين الأساسيين الضروريين لبناء أمة ودولة حديثتين . هذان العنصران هما منطقة جغرافية محددة أو بقعة ، وتجمع بشري متجانس إلى حدّ ما ندعوه شعباً أو أمة .

وسنرى أن لبنان ، كسائر البلدان التي تكوّنت طبيعياً ، يتمتع بهذين العنصرين الأساسيين .



الفصل الأول

الدعائم الجغرافية

١ – الجغرافية البشرية

٢ – مناطق جغرافية ومجموعات إثنية

٣ – التعقيدات الجغرافية في سورية الكبرى

٤ – تأثير الأحوال الطبيعية على تاريخ سورية الجغرافية

٥ – لبنان الجغرافي



١

الجغرافية البشرية

التجمعات البشرية حصيلة الوراثة والبيئة الجغرافية

ثمة فارق بين البيت الذي يقيم فيه الفرد والذي هو مجرد مأوى وأرض الوطن التي ليست مجرد إطار يعيش فيه الشعب وفيه تمارس سيادة الدولة ، بل هي أيضاً « غلاف جسدي » ، أو قالب تتقولب فيه الطبائع المميزة للشعب الذي يعيش فيه .

إن التجمعات البشرية ، شأنها شأن الأفراد ، حصيلة الوراثة والبيئة الجغرافية . فالعرق الخالص هو مفهوم نظري وبدعة اعتباطية أوجدها علم الانتربولوجيا . إنه غير موجود في الواقع . فمنذ عصور ما قبل التاريخ قضت التنقلات واختلاط الأجناس على نقاء الأعراق الأولى . فما نعتبره اليوم جنساً أو عرقاً ليس سوى « مزيج ثابت » ، أعراق أو أجناس « مفبركة » . إن هذه الأعراق تحدرت من خليط مجموعات إثنية مختلفة ، وقد تقولبت أو تكوّنت عبر العصور بفعل البيئة الجغرافية التي تمركزت فيها . فهذه البيئة هي التي تضفي عليها الطابع الخاص الذي يميزها .

وكما الأعراق ، كذلك ، بل أكثر منها ، نرى أن التجمعات الجغرافية والاجتماعية « القبائل ، الشعوب والأمم » هي تكوين

مركب ، مزيج مركز ، ناجم عن عاملي الوراثة والبيئة الجغرافية . فمن اتحاد الإنسان بالأرض يتولد الأفراد ومختلف الفئات الاجتماعية . إن تلك الصنائع المختلفة التي تتمايز حسب المناطق تحمل سمة أصولها الإثنية والجغرافية . فدور الوراثة والبيئة في صنع المجتمعات البشرية يختلف باختلاف وتيرة تنقلاتها المتعددة واختلاطها المتكرر . ولكن ، بصورة عامة ، فإن تأثير البيئة الجغرافية ، إذا ما أخذناه في حقبة زمنية طويلة ، هو الأقوى بسبب طابعه الثابت نسبياً . « فالمجموعات المحلية متجذرة كالنبات » ، على حد قول تين (Taine) . « فكل دولة ، يقول راتزيل (Ratzel) ، هي « قطعة من أرض وبشر» . ويزيد آخرون « ان الدولة هي نتاج الأرض » .

تأثير العوامل الجغرافية المبوتقة على المجموعات الاجتماعية

إن عوامل المناخ والتضاريس وطبيعة الأرض والغذاء والموقع الجغرافي ، كلها مجتمعة ، تملي نوعية التوطن والقدرات والعادات لدى سكان بلد ما ، وبالتالي تؤثر في طبائعهم ، وبالفعل ، فإن هذه العوامل الجغرافية المختلفة تكيّف وتوجه التكوين الفيزيولوجي والبنية الحيوية والطاقة المعنوية والمؤهلات الفكرية والعاطفية وباختصار الخصائص العضوية والنفسية في مجتمع بشري . وهذه بدورها تنعكس حتماً على البنية الاجتماعية والمعتقدات الدينية والمفاهيم الفنية في المجتمع البشري . فهذه الخصائص التي صقلتها وركزتها البيئة

وتنقّلت بفعل الوراثة تميز الشعوب بعضها عن البعض الآخر ، وتملي على تطورها التاريخي صيغة واتجاهاً عامين .

يقول شوبار (Schubart) « إن الشعوب والأعراق ليست كيانات موجودة منذ الأصول ، بل هي متحدرة من تجمعات صاغتها روح الأرض . ولهذا السبب نرى أن أعراقاً غريبة عن بعضها البعض ، إذا ما عاشت على أرض واحدة ، سرعان ما تندمج وتنصهر . فيما نرى أن أعراقاً متقاربة ، إذا ما عاشت في مناطق مختلفة ، سرعان ما يتباين بعضها عن البعض الآخر » .

. . . فالأرض الأميركية التي تدفقت عليها أعراق متنوعة تنوعاً كبيراً ، تمكنت من تحويل هذا المزيج من الأعراق إلى نوع جديد يختلف اختلافاً بيناً عن الشعوب التي تحدر منها »[١] .

يعود تنوع الطبائع الحالية لدى العرق الآري إلى تنوع المناطق التي توزع فيها والتي امتدت من الهند حتى غربي أوروبا . وهذه كانت حال الساميين القدامى ، وهم أسرة عريقة أخرى ، غطت موجات توسعها الديموغرافي مساحات واسعة ومختلفة . « في شبه الجزيرة العربية ، كان الساميون يعيشون حياة البداوة ، بينما كانوا في سورية يعيشون حياة زراعية وفي مساكن مستقرة . وفي بلاد بابل أسسوا أروع مدينة عرفها التاريخ القديم هي بابل ، بينما بنوا على الشواطىء الفينيقية (لبنان) أول المرافىء وجهزوا أساطيل

١ W. Schubart, *L'Europe et l'âme de l'Orient*, p. 14 - 15.

فتحت أمامهم أبواب التجارة العالمية »[1] . « وإذا نظرنا إلى التوزيع العام للأعراق المختلفة التي تؤلف اليوم الجنس البشري ، رأينا أنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجغرافية الحالية »[2] .

إن البوتقة التي تنتج عن البيئة الطبيعية أمر يقرّ به علم الآثار القديمة ويؤكده . « فالهياكل البشرية التي اكتشفت في أفريقيا الشرقية تشبه إلى حدّ بعيد سكان الشرق الأفريقي الحاليين الذين ينتمون إلى العرق الحبشي . . كما أن العرق الأوسترالي الذي يعود إلى زمن بعيد يحمل ملامح الأوستراليين الأصليين الحاليين إلى حدّ كبير . . .

وفي أميركا الشمالية لم يستخرج أي هيكل بشري يختلف في شكله عن السكان الأصليين قبل غزو القارة الأميركية . . . وفي أميركا الجنوبية أيضاً لم تختلف الهياكل العظمية المكتشفة عن أشكال الهنود الحاليين . . . إن الأشكال البشرية في منحوتات الأبنية المصرية القديمة أو الآشورية ورسومها تعطي انطباعاً دقيقاً عن الشكل العام للشعوب التي عاشت في تلك البقاع في الحقب القديمة ، هذا الشكل الذي ما زلنا نجد له شبهاً بعيداً لدى السكان الحاليين »[3] .

ومن جهة أخرى ، نعرف أن مجموعات بشرية انتقلت إلى

١ Heeren, *De la politique et du commerce des peuples de l'antiquité*, Tome II, p. 128.
٢ E Cavaignac, *Histoire du monde*, Prolégomènes, p. 277.
٣ P. Lester et J. Millot, *Les races humaines*, p. 64, 67, 69.

بيئات جديدة وما لبثت أن تغيرت تدريجاً حتى أصبحت نسخة عن سكان هذه البيئات الأصليين . وهذا ما ينطبق على الطوارق في أفريقيا الشمالية ، إذ يعتقد أنهم جاؤوا من الشمال واستوطنوا فيها . والعرب الذين جاؤوا من الجزيرة العربية مع الإسلام يشكلون اليوم في سورية والعراق وإيران ومصر وبلاد البربر (المغرب الكبير) وإسبانيا سكان هذه البلدان الأصليين . أما الأتراك الذين توافدوا من بلاد المغول واستوطنوا الأناضول منذ قرون ، فيمثلون اليوم الحثيين أكثر مما يمثلون أجدادهم الآسيويين الشرقيين . وهذا أيضاً شأن أتراك تركستان وهم طورانيون أكثر من أي شيء آخر ، وكذلك هو شأن الأكراد والأرمن الذين يمثلون السكان الأصليين القدامى ممن سكنوا المناطق نفسها . أما آريو إيران والهند الذين تغيروا منذ زمن بعيد بفعل المناخ وتأقلموا مع السكان الأصليين ، فلم تعد لهم تلك الملامح الجسدية والطبائع النفسية التي اتصف بها العرق الشمالي الذي تحدروا منه .

إن بعض المتحدرين من تمازج أعراق مختلفة بفعل الاختلاط والذين تركزوا منذ عهد بعيد ، ما زالوا يتمتعون بطبائع أقرب إلى طبائع العناصر البشرية التي تحدروا منها . إلا أن هذا الثبات في العرق هو في حقيقته ظاهري ونسبي . لأن قصر الحياة البشرية يحجب عنا رؤية التغيرات والتحولات البطيئة التي خلفتها العصور . إن الأشكال الحالية التي نشأت من هذا المزيج ما هي إلا مرحلة محددة من مراحل تطورها نحو الشكل النهائي الذي تحدده البيئة .

وهكذا القول عن بعض الصفات الجسدية ، كمثل لون البشرة الذي يتحول ببطء كبير . وخير مثال على ذلك زنوج أفريقيا ، الذين اصطحبهم الإسبان خلال غزوهم لأميركا منذ أربعة أو خمسة قرون . فهؤلاء حافظوا على لونهم الأصلي ، ولم يصبح لونهم أفتح من لون أشقائهم أو أقربائهم الذين مكثوا في موطنهم الأصلي . ذلك أن أربعمائة أو خمسمائة سنة هي شيء لا يذكر في عمر البشرية الطويل . إذ يقدر عمر البشرية بنصف مليون أو مليون سنة . ولكن من يدري ؟ فبعد عشرين أو أربعين ألف سنة قد يصبح هؤلاء الزنوج المستقدمون بيضاً . بل أكثر من ذلك ، قد يتحولون في مستقبل بعيد جداً ، ومعهم مواطنوهم البيض ممن استوطنوا معهم ، إلى العرق « الأحمر » تماماً كالهنود الحمر سكان البلاد الأصليين ؟

« إن الإنسان الأبيض في أوروبا ، والأسود في أفريقيا ، والأصفر في آسيا ، والأحمر في أميركا ، هو هو وقد لوّنه المناخ » [١] .

١ Lester et Millot, op. cit., p. 191.

٢
مناطق جغرافية ومجموعات إثنية

منطقة طبيعية ومجتمع متجانس

إن الشعب المتجانس هو حصيلة بيئة طبيعية متجانسة وبقعة **تسمى طبيعية** . ان التجانس الجغرافي يفضي مع مرّ الزمن إلى تجانس إثني وثقافي حقيقي .

« حتى يتكوّن عرق ، يقول غروسيه ، فإن التاريخ يتطلب أولاً ، بيئة جغرافية بالغة التفرد » . فبقدر ما تكون البقعة أو المنطقة منعزلة ووحدتها الطبيعية فاعلة ، بالقدر نفسه تكون التجمعات الإجتماعية (الشعوب والأمم) متجانسة وأفرادها متشابهين .

إن البقعة الطبيعية هي وحدة أرضية متفردة ، بمعنى أن الطبيعة قد فصلتها وعزلتها وأغلقتها ، وهي تتمتع بالمناخ نفسه وبالأحوال الطبيعية نفسها التي تطبع التجمعات البشرية التي تعيش فيها بصفات عامة مشتركة . فالبقعة أو المنطقة الطبيعية ، من حيث هي بوتقة ، تصنع « نمطاً حياتياً معيناً وأفراداً متشابهين ، سرعان ما تحولهم إلى أفراد متحدين أو مؤهلين لأن يكونوا كذلك .

« فقد نشأ بالنسبة إلى هذه المناطق والبقاع الطبيعية ، صغيرها

وكبيرها ، تيار مزدوج . فلقد ساد اعتقاد بعد الاطلاع على رأي الجيولوجيين ، وكردة فعل على التوحيد الإداري الخاطىء والتجمعات السياسية المصطنعة ، أن « البلدان » هي بمثابة خلايا مكوِّنة في الأساس . إلا أن هذا الرأي فيه الكثير من المبالغة والوهم . إذ يجب ، رغم كل شيء ، أن نبحث في الوحدات السياسية الكبيرة عن مبدإ بعض التقسيمات الجوهرية التي تتألف منها . عندها يتبين لنا أن « المنطقة الطبيعية » هي نتيجة « فعل بشري » بمقدار ما هي فعل طبيعة أو مناخ .

وإذا ضربنا صفحاً عن بعض الأمور الثانوية العديدة ، فبامكاننا أن نستخلص ، نوعين من المناطق ، وليسمح لنا أن نسميها بأسماء مبسطة طرداً وعكساً : المناطق الجغرافية والمناطق التاريخية .

المناطق الجغرافية (كأبسط البلدان مثلاً) هي وحدات متفاوتة المساحة ، ومع ذلك ، فكل أجزائها تتمتع بعدد معين من الملامح ذاتها أو الشبيهة بها : جيولوجياً ، توبوغرافياً ، أو مناخياً . وهذه المناطق ، في مجملها ، تميل إلى أن تكون متجانسة . ولهذا السبب فإنها تعتبر عن حق « وحدات طبيعية »[1] .

إن المنطقة الطبيعية الحقيقية أو الوحدة الأرضية المثلى ، هي الجزيرة في البحر والواحة « جزيرة الصحراء » . ناهيك « بالجزر البشرية » التي تألّفت في الأودية المرتفعة في المناطق الجبلية

---

١ Brunhes, *La Géographie humaine*, Edition abrégée, p. 262.

والفسحات الخالية من الأشجار في الغابة الشمالية أو الاستوائية الكبيرة . هذه الجزر سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، بحرية أو برية ، تعتبر إطاراً مثالياً لتكوين ونمو جزر ، صغيرة أو كبيرة ، من البشر أو من التجمعات البشرية المتجانسة والمتماسكة .

ومهما تختلف أعراق الإنسان ، فهو ، بحكم كونه مخلوقاً اجتماعياً بالضرورة ، قد ألّف منذ العصور التي سبقت التاريخ ، مجموعات اجتماعية مستقرة نوعاً ما في مناطق طبيعية . وإذا ما عدنا إلى وراء ، نرى التاريخ يكشف لنا هذه المجتمعات البشرية وقد تجمعت في الأماكن نفسها التي تحددها الجغرافية ، محتفظة بالعادات والاهتمامات السالفة ومحافظة عليها .

وإذا أخذنا في عين الاعتبار أهميتها العددية ودرجة تطورها الاجتماعي وتنظيمها السياسي ، نجدها عشائر ، قبائل ، مدناً ، شعوباً وأمماً « وقد جعلتها الملامح الوراثية التقليدية والبيئة الطبيعية فضلاً عن الحاجات الضرورية المتشابهة متجانسة كل التجانس . إن مجتمعات ضيقة تتكون وتنتظم فعلاً ، فيما تميل مؤسساتها وتفضي ، على نطاق واسع ، إلى تحسين وسائل العيش »[١] .

١ H. Berr, *En marge de l'Histoire*, p. 80.

منطقة تاريخية وتجمع سياسي

عندما تتجمع بضع مناطق طبيعية ، وهي بالتحديد ، متناقضة لا تجانس بينها ، في وحدة إدارية وسياسية ، عندئذ تكون هذه المجموعة **منطقة تاريخية** .

« فالمناطق التاريخية ، يضيف برونهز (**Brunhes**) ، هي على العكس ، وبصورة مثالية ، مؤلفة من مناطق عدة طبيعية مبعثرة . إنها إذن **غير متجانسة** . وإذا تكوّنت فيها وحدات سياسية فبفضل إرادات بشرية »[1] وأحياناً بنتيجة الضغط ليس إلّا . إن معظم البلدان الحديثة التي تكوّنت نتيجة ضم مناطق جغرافية أو طبيعية ، تؤلف وحدات تاريخية وسياسية أكثر منها طبيعية . وللمثل نأخذ فرنسا ، ألمانيا ، تركيا ، العراق ، إيران . . .

عندما تكون الوحدة السياسية « للمنطقة التاريخية » وحدة مقبولاً بها ، فإن البلد الذي يمثلها ، يكون ، بحسب الظروف ، بلداً موحداً (مصر ، فرنسا ، إيطاليا ، تركيا ، العراق . . .) أو بلداً إتحادياً (الولايات المتحدة الأميركية ، كندا ، سويسرا . . .) . وعلى العكس ، إذا لم تتحول الوحدة المفروضة بالقوة لصالح أمة أو مدينة أو قبيلة أو أسرة إلى وحدة مقبولة ، فإن التكوين التاريخي أو لنقل الأمبراطورية التي تنشأ منها

١ Brunhes, op. cit., p. 262

تبقى عرضة للزوال حكماً : الأمبراطورية الأشورية ، الفارسية ، اليونانية – الرومانية ، العربية ، العثمانية ، النمساوية – الهنغارية ، البريطانية . . .

الحضارة الإقليمية أو الوحدة الثقافية

أخيراً ، عندما تتمتع مناطق طبيعية عدة ، دون أن تكون مجتمعة في وحدة سياسية ، بصفات طبيعية عامة متشابهة وبتكامل اقتصادي ، فإن وحدتها المناخية والاقتصادية تؤدي غالباً إلى وحدة روحية وثقافية و « مجتمع حضارة » . إن هذه التجمعات الجغرافية ، التي تعيش في جو متقارب نوعاً ما ، تؤلف ما اصطلح على تسميته بـ « عالم » . وعلى سبيل المثال أوروبا الغربية ، عالم البحر المتوسط ، الشرق العربي ، العالم الأنكلوسكسوني ، الإسباني – الأميركي .

« لكن يجب التمييز بين البلدان الحضارية والبلدان الإجتماعية . « فمجتمع الحضارة » لا يعني بالضرورة وحدة سياسية ، ولا حتى تنظيماً إجتماعياً محدداً . إذ يتبين لنا ، وعلى مدى واسع ، من خلال مراجعة عصور ما قبل التاريخ – وإذا صح القول – لغة ما قبل التاريخ ، أن هناك أفراداً متشابهين أكثر منهم متحدين »[1] .

١ H. Berr, op. cit., p. 79.

وبالنتيجة ، تبقى الوحدة الاجتماعية والسياسية الأكثر تجانساً ، ومتانة ودواماً هي « الأمة الجغرافية » باعتبارها وحدة عضوية تكونها **المنطقة الطبيعية** . مع مرور الزمن .

وسنرى أن لبنان يؤلف جغرافياً هذه الوحدة الطبيعية التي كوّنت وأنمت جماعة إنسانية متميزة ومتلاحمة .

٣

التعقيدات الجغرافية في سورية الكبرى

تنوع الحالات الطبيعية وتضاربها

للوهلة الأولى ، تبدو سورية ، في معناها الواسع ، منطقة طبيعية محددة بحدود معينة : البحر المتوسط غرباً ، الصحراء جنوباً وشرقاً ، وجبال طورس شمالاً . إنها أرض مستطيلة ، محصورة بين البحر والصحراء . إلا أن تعقيدات تضاريسها ومناخها ، فضلاً عن تناقضات أحوالها الطبيعية وتباينها ، تشطر المستطيل إلى مناطق عدة مختلفة ، بخلاف مصر وبلاد ما بين النهرين المؤلفين أساساً من سهول منفتحة ومتكاملة .

تبدو سورية في شكل بالغ التعقيد ، يذكرنا في ملامحه العامة ، بشبه الجزيرة الايبيرية . يقول « ليفي بروفنسال » : « إننا نتكلم بالضرورة عن التعقيدات الجغرافية عندما نذكر شبه الجزيرة الكبيرة التي تنحصر فيها إسبانيا والبرتغال الحاليان . فنادراً ما نصادف بلداً يؤلف كلاً محدداً ، طبيعياً ، بهذه الدقة . ونادراً ما نجد بلداً فيه تباينات داخلية أعنف في تكوينها الطبيعي ، ومناخها

وخصب أرضها »[1] .

وهكذا نرى الظواهر الطبيعية ، من تضاريس ومناخ وجبال ووهدان ، تقسم سورية إلى مناطق عدة متنوعة : الشمال ، الوسط ، الجنوب ، الشرق والغرب ، وهذه مقسمة بدورها إلى مقاطعات عدة منعزلة ، تحميها الطبيعة ، وتتمتع كل منها بشخصيتها الطبيعية والبشرية . ان هذه التناقضات والتباينات الطبيعية التي تجزّىء سورية جغرافياً ، تتجلى خاصة بين الغرب والشرق ، أي بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية ، وبقوة .

إن تنوع الأرض الجغرافي يبدو جلياً في المنظر الطبيعي . من هنا تبدو سورية بلد التنوع والتعدد . وهي أيضاً قطر « البلدان » الصغيرة ، أي وحدات صغيرة من المناطق : القطاع اللبناني ، واحة الشام ، جبل الدروز ، الأردن ، الضفة الغربية ، الإطار الفلسطيني ، سورية المجوفة ، هضبة حلب ، جبل العلويين . . . فقد اعتبرت سورية بلد المزيج ليس لأنها تقاطع طرقات دولية وحسب بل بحكم تنوع المناطق فيها . غير أن التنوع يؤدي دون ريب إلى التجزئة ، ويجعل توحيد البلاد ، في الداخل ، عملاً شاقاً .

كتب بلانشار (**Blanchard**) « إن سورية ، بفضل موقعها كواجهة القارة على البحر المتوسط ، وتضاريسها المؤلفة من كتل جبلية تنتصب بحدة بين أودية عميقة ، هي بمثابة الباب الأوروبي

١ **E. Levi-Provençal, *La civilisation arabe en Espagne*, p. 9.**

للشرق ، وبلد الممرات والمزيج ، وكذلك أرض الملجإ حيث تتكوّن شعوب وأديان تتميز بشخصيات نشيطة »[1] .

إن هذه الشخصية النشيطة التي طبعت شعوب المناطق السورية وأديانها ، تبدو جلية في لبنان وجبل الدروز ، وخصوصاً في فلسطين . إن العرق اليهودي العنيد الذي يعيش منذ قرون عدة مشتتاً في العالم ، تأثر منذ البداية بالبيئة الجغرافية الفلسطينية ، واستلهم باستمرار ، بفضل التوراة ، من الإطار الفلسطيني وحلم دوماً بالعودة إليه .

هذا أيضاً شأن العرب الذين طردوا من فلسطين ، واستقروا مرحلياً في البلدان المجاورة . لقد اضطروا إلى ترك منازلهم للإسرائيليين ، وهم اليوم يرفضون أية تسوية من شأنها توطينهم في خارج مهد أجدادهم ، وهؤلاء اللاجئون العرب سيحتفظون بذكرى بيئتهم الفلسطينية حية ويحاولون باستمرار وعناد العودة إليها .

التناقضات الطبيعية وتباينها بين المناطق الساحلية والعمق السوري

يقول شوبار (**Schubart**) : « لقد لاحظ الباحثون ، أن المناخ يقسم معظم مناطق الكرة الأرضية إلى منطقتين مختلفتين : شمالية وجنوبية . والحد الفاصل بينهما واضح جداً ، ولا تبرر

---

١ R. Blanchard, *Asie Occidentale.*

وجوده قوانين القرابة والدم ، فهو يفصل الشمال عن الجنوب ويقسم معظم بلدان العالم . فهذا الخط يشطر إيطاليا شطرين ، ناهيك باسبانيا وفرنسا وألمانيا والصين ، ومصر (الوادي والدلتا) وبلاد ما بين النهرين (الموصل والعراق) . بينما في سورية ، تسهم التضاريس والمناخ وتأثير البحر والصحراء في جعل هذا الخط يقسم أساساً القطر إلى منطقتين واضحتين ، إحداهما قارية إلى الشرق والأخرى بحرية إلى الغرب . وعلى عرض ضيق بمعدل مئة كيلومتر ، يتفاوت التكوين الجغرافي والمناخ والحياة كثيراً من نقطة إلى أخرى . من اللاذقية إلى حلب ، من بيروت إلى دمشق ، من حيفا إلى عمان ، بحيث أننا ننتقل بصورة مفاجئة من التضريس والمناخ المتوسطيين إلى التضريس والمناخ الصحراويين ، ومن الاقتصاد والنشاط البحريين إلى الاقتصاد والنشاط السهوبيين .

وهكذا تتجاور بيئتان مختلفتان في سورية ، على مسافة بضع عشرات من الكيلومترات ، فتؤلفان نظامين مختلفين إقتصادياً واجتماعياً ، وتنتصب بينهما تماماً كالشاشة ، سلسلتان من الجبال : لبنان ، ولبنان الشرقي وامتدادهما ، وهما يفصلان بحدة الصحراء عن البحر المتوسط . فالخط الأوسط أو الوادي الأوسط (الغاب ، البقاع ، الغور) الذي يخترق سورية من الشمال إلى الجنوب ، يكوّن حدود المنطقتين . فقد كانت هاتان البقعتان المعقدتان والمختلفتان من الأرض عرضة لتنازع النفوذ بين النظام الصحراوي والمناخ المتوسطي ، ينفخان فيها تارة التأثيرات ،

والاقتصاد ، البحرية وطوراً الحضارة والذهنية الصحراويتين .

وإذا كانت التناقضات والتباينات الطبيعية في مصر وبلاد ما بين النهرين أقل وضوحاً بين المناطق البحرية والداخلية من تلك التي في سورية ، فلأن ليس هناك أي حاجز جبلي يفصل الساحل عن الداخل في كل من وادي النيل ووادي الفرات بل على عكس ذلك هناك أنهر صالحة للملاحة هي النيل والفرات ودجلة تجمع منذ القدم ممفيس (القاهرة) ، بابل (بغداد) إلى المدن الساحلية . بينما نجد في سورية أن الطرق الطبيعية ، البحرية غرباً والسهوبية شرقاً ، والمتجهة من الشمال إلى الجنوب ، طبعت باستمرار المدن التي يصل بعضها ببعضها الآخر طابع التشابه . وهكذا تتدرج من جهة الواحات أو مرافىء اليابسة : تدمر ، حلب ، حمص ، دمشق ، عمان وبترا ، ومن جهة أخرى اللاذقية ، طرطوس ، طرابلس ، جبيل ، بيروت ، صيدا ، صور ، حيفا وغزة . . . إن فينيقيا الأولى ، أو فينيقيا ، التي تسبق العصر الفينيقي المعروف ، كانت في الأصل ممتدة من الاسكندرونة حتى غزة . نلاحظ أنه لم يُؤتَ على ذكر أية مدينة فينيقية أو بالأحرى كنعانية في المنطقة الداخلية حيث تطورت شعوب من أصل واحد لكن مؤهلاتها كانت مختلفة : الأموريون ثم الآراميون أو السوريون لاحقاً الذين انتشروا من حلب حتى الأردن في الجنوب .

كان يمكن لتاريخ القطر السوري أن ينقلب رأساً على عقب ،

لو أن الجبال والسهول المستطيلة الممتدة على خط موازٍ للبحر كانت موجهة من الشرق إلى الغرب في اتجاه معاكس تماماً . يمكننا أن نتصور بسهولة ما كان مصير سورية – التاريخ لو ان أودية ، بل أفضل من ذلك ، أنهراً صالحة للملاحة وصلت بين دمشق وبيروت ، وحلب وعمان والمدن الساحلية . إذن لكان المناخ مختلفاً والنشاط الاقتصادي كذلك ، فضلاً عن الحياة الاجتماعية والتطور التاريخي ، ولكانت فينيقيا القديمة أو لبنان الخَلَف غير موجود أو مختلفاً تماماً .

وعلى غرار ممفيس (القاهرة) ، وسايس (الاسكندرية) في مصر ، وبابل (بغداد) في بلاد ما بين النهرين ، فإن مدينة كبرى هي في المنطقة الداخلية أو على الشاطىء كان يمكن أن تقود مصير بلد كبير هو سورية الكبرى أو فينيقيا الكبرى . وعلى النقيض من ذلك ، لو ان حواجز جبلية فصلت القاهرة عن الإسكندرية ، وبغداد عن البصرة ، لكانت أصابت وادي النيل ووادي دجلة والفرات التجزئة الإثنية والسياسية .

النتائج الاجتماعية وتناقض الأرض والبحر

إن التناقض الحاصل بين الظروف الطبيعية والاقتصادية في المناطق البحرية وظروف البلدان القارية والنتائج التاريخية المُسْفِرَة عنها ، أخرجه إلى الضوء جاك بيرين (**Jacques Pirenne**) في

مؤلفه : « التيارات الكبيرة في التاريخ العالمي » .

ويقول غاكسوت (Gaxote) في بحث خص به مؤلف « بيرين » : « لقد ميز « بيرين » بفضل مقارنات عديدة بين نوعين لا يقبلان التغيير من المجتمعات والحضارات . الأول منفتح ، وهو البحري ، الذي يتقبل البضائع والأفكار والناس الوافدين من الخارج ، هذا النوع مؤلف من طبقة مثقفة ، بورجوازية ورأسمالية تضع ثقتها في الجهد الفردي . أما الآخر فمنغلق ، وهو البري المنغلق جذرياً على نفسه ، وفي داخل حدوده . هذا النوع وطني متعصب يرفض دوماً كل ما يأتيه من خارج بلده ، ويُخضع الفرد لأحكام القانون الديني والخلقي والسياسي الذي يفرضه نظام الدولة أو القبيلة . . . النوع الأول تمثله الحضارة الهيلّينية أو الاغريقية فيما تمثل الثاني الحضارة الآشورية . ويتابع « غاكسوت » « لقد أثبتت التجربة أنه يستحيل ، من غير أزمات قاضية ، توحيد مجتمعات تنتمي إلى هذين النوعين المتناقضين . فكل المحاولات التي قام بها الآشوريون والفرس ومن بعدهم الاسكندر لجمع المناطق القارية من آسيا الداخلية مع بلدان البحر المتوسط التي عرفت الحضارة المدنية والتجارية في أمبراطورية واحدة ، أدت إلى المصاعب والثورات والمصائب ذاتها . فالأمبراطورية الرومانية نفسها شأنها شأن الأمبراطورية البريطانية في الأزمنة الحديثة لم تستطع البقاء إلا عندما حافظت كل أجزائها على طابعها البحري . ومثل آخر قريب

منا : أمبراطورية « شارل كانت » (Charles Quint) التي تداعت بفعل ازدواجيتها الاقتصادية والاجتماعية » . فالاختلاف بين سورية ولبنان يعود إلى التباين بين البر والبحر وتناقض النشاطات الاقتصادية لكل منهما ، ولا يعود إلى عنصري العرق والدين . وبالفعل ، فإن التناقض بين منطقتي سورية الجغرافية ، كان قائماً عبر العصور ، حتى في خلال الأزمنة البعيدة ، في الوقت الذي كان لشعوب كل منهما ، أصول ومعتقدات دينية مشتركة أو متقاربة . إن القطر السوري بقي منذ أقدم العصور متجاذباً بين البر والبحر ، فترجح بين بلاد ما بين النهرين القارية وبين مصر المتوسطية ، وفي أحيان ، لعب دور الوسيط بين هذين العالمين المتناقضين . فعبر آلاف السنين ، وفي الوقت الذي كانت فيه سورية الداخلية تخضع لتأثير بابل ، كان الشاطىء اللبناني – السوري يدور في فلك مصر الفراعنة والبطالسة . إذن ، فليس اختلاف الأعراق المنعدم تقريباً ولا هو اختلاف الدين ، مما يحول ، كما يعتقد البعض خطأً ، دون الوحدة العضوية والسياسية بين المناطق السورية . إن هذه العناصر ، كما سبق وأشرنا ، هي نتائج وليست أسباباً . إنها بالحري تدعم خصوصية المناطق التي تطورها وتقويها عناصر طبيعية جدية وثابتة . فإذا كانت سورية الداخلية ، سورية الشرقية أكثر إنطواءً على نفسها ، وأكثر وطنية ، وإقطاعية وشرقية ، وحسب التعبير الحديث ، أكثر عروبة ، فليس بسبب تعلقها بالإسلام العربي المنشأ ، بل لأن هذه

الصفات والخصائص هي تماماً خصائص وصفات المجتمعات القارية ذوات النشاط البري . فالأرض ، وخصوصاً الصحراء ، تدفع الشعوب إلى الإنزواء على نفسها . إلا أن الأمر يبدو مختلفاً في الشاطىء اللبناني ، شأنه شأن المناطق المتوسطية والبحرية ، أكثر انفتاحاً وتقبلاً للأفكار والناس الوافدين من الخارج .

٤

تأثير الأحوال الطبيعية
على تاريخ سورية الجغرافية

في وادي النيل ووادي الفرات ، حددت الأنهر الكبيرة وتنظيم الري وانعدام الحواجز الطبيعية ، منذ فجر التاريخ ، السيادة المطلقة ووحدة الأرض والأنظمة في ظل السلطة المركزية .

أما في سورية ، فيبدو الأمر مختلفاً ، لأن إطاراً جغرافياً مختلفاً وأحوالاً طبيعية خاصة طبعت الشعوب المحلية بطابع مختلف وحددت مصائرهم . فعلى الرغم من أن سورية الجغرافية ليست واحة ، فإنها كالمناطق الشرقية الأخرى ، تواجه المشاكل نفسها التي يسببها المناخ الجاف . فليس فيها مياه ولا زراعة ولا مراعٍ . من هنا تختلف عن مصر وبلاد ما بين النهرين اللذين ترويهما أنهر من الخارج ، فيما هي محرومة من الأنهر الكبيرة ، وتتلقى حاجتها للحياة من مياه الأمطار . لذلك نرى أن شعوب مجرى النيل والفرات قبلت بمبدإ التبعية والسلطة الذي يمليه عليها تنظيم الأنهار والعناية بها ، بينما لا نلاحظ أي تأثير من ذلك على الشعوب السورية . لهذا السبب ، لا يمكن أن تكون دولة سورية الكبرى إلا نتيجة الضغط والقوة .

بيد أن الأحوال الطبيعية في سورية الجغرافية ، تجعل كل محاولة يقوم بها تجمع ما للسيطرة على الآخر أمراً صعباً بل مستحيلاً .

وبالفعل ، فبينما كانت الطبيعة تدعو الناس إلى التجمع في وادي النيل الضيق أو إلى الإنتشار في أودية وهضبات بلاد ما بين النهرين ، كانت في المقابل تُقدّم عكس ذلك أمام الاستيطان البشري ، بين الفرات وصحراء سيناء ، فقد كانت تقدم بقاعاً منعزلة ومحمية . فالحواجز الطبيعية التي تقف عائقاً في وجه التنقل البشري ، جعلت هذه المنطقة الكبيرة عرضة للتقسيم وتجزؤ السلطة والخصوصية الإقليمية . فبالرغم من أن المناطق السورية المختلفة مأهولة بشعوب متقاربة ، فإنها تؤلف دولاً صغيرة ، غالباً ما تكون في صراع بين بعضها البعض . وستبقى دوماً مجزأة لا تجمعها سوى السيطرة الخارجية عندما تُفرض عليها كلها .

وأخيراً ، فإن سورية ، بفضل موقعها ودورها كمنطقة عبور بين القارات الثلاث في العالم القديم ، هي تقاطع طرقات دولية ونقطة اتصال بين العالم الآسيوي والمتوسطي والأفريقي . وبسبب موقع سورية بين القوتين العظميين في العالم القديم ، أي بين بلاد ما بين النهرين ومصر ، تبقى ، كممر دولي كبير ، حقلَ صراع أزلياً . إنه قدر المناطق الواقعة كممرات ، يطمع بها الجيران الأقوياء ، الذين تصل بعضهم بالبعض الآخر .

وفي الوقت الذي حققت فيه مصر منذ الألف الرابع قبل

الميلاد ، ومثلها بلاد ما بين النهرين منذ الألف الثالث قبل الميلاد ، وحدتها السياسية والجغرافية ، وكوّنت ، بدرجات متفاوتة ، دولاً وأمبراطوريات قوية ومستمرة وحافظت عليها إلى حدّ ما ، في هذا الوقت بالذات عجزت المناطق السورية ، خلال تاريخها الطويل ، عن تقليد جيرانها في النيل والفرات . بالرغم من أن الشعوب السورية في تلك الأزمنة البعيدة كانت ، هي وشعوب ما بين النهرين ، من أصل واحد .

وفي الوقت الذي انشق فيه عن الغزاة الساميين العام ٢٩٠٠ قبل الميلاد . وكان يُطلق عليهم اسم الكنعانيين والأموريين ، فرع استوطن بلاد ما بين النهرين ، وعرف بالأكاديين ، وأسهم في نموها السياسي وتوسعها العسكري إلى حدّ إقامة أمبراطورية **أكّاد** ، في هذا الوقت بالذات ، انشق فرع آخر في بلاد كنعان وسورية الوسطى واستقر ، إلا أنه لم يتوصل إلى بناء دولة وحدوية تجمع معظم المناطق السورية على غرار ما جرى في بلاد ما بين النهرين .

أما الفينيقيون الذين يتحدرون مع أكاديي الفرات من أصل واحد ، والذين اشتهروا بروح الأخذ والعطاء والمغامرة والانتشار ، فإنهم لم يحاولوا بدورهم تحقيق الوحدة السياسية في المناطق السورية باعتبارها لصالحهم لأنها تضع تحت رقابتهم الطرقات البرية الشمالية – الشرقية ، الضرورية جداً لتجارتهم مع **بابل** ولامتدادهم الاقتصادي نحو الخليج الفارسي . مع أنهم ، كانوا يملكون جيشاً لا

يُستهان به ، لحماية الطريق البرية المؤدية إلى شواطىء البحر الأحمر ، تشهد على فتوحاتهم المخطوطات التي اكتشفت في رأس شمرا . وكان بإمكانهم ، كما فعل من بعدهم الأغارقة والرومان ، أن ينشئوا ، بمساعدة الساميين أقرباء السوريين الشرقيين والفلسطينيين الجنوبيين أمبراطورية مختلطة ، أي برية وبحرية ، بمقدورها أن تسيطر بفضل موقعها الوسيط بين مصر وبلاد ما بين النهرين على هذين البلدين ، وربما على عالم عصرهم .

على العكس من ذلك ، فإن هؤلاء الفينيقيين أنفسهم الذين لم يعرفوا كيف يؤسسون على أرضهم الضيقة نفسها ، دولة فينيقية موحدة ، استطاعوا أن يبنوا في أفريقيا الشمالية أمبراطورية بحرية مزدهرة وواسعة ، سيطرت ، طوال قرون عدة ، على مجمل عالم المتوسط الغربي . لقد آثروا الاتجاه نحو البحر في انتشارهم الإقتصادي والبشري والسياسي ، على الاهتمام بالبر ، وكان هذا الاتجاه البحري الغربي بديلاً من اتجاههم نحو الشرق القاري .

إن الغزاة الساميين (٢٢٠٠ ق.م.) الذين عُرفوا بالأموريين ، والذين انطلقوا من سورية أو مروا فيها ليؤسسوا أول سلالة وأول أمبراطورية بابلية ، لم يفكروا قط بتأسيس أمبراطورية مماثلة في أي مكان من سورية فيما أعطوا ، وفي العصر نفسه ، وفي جبيل بالتحديد سلالة جديدة متحدرة من عرقهم .

وكذلك العبرانيون من بعدهم ، فبالرغم من اعتقادهم أن الله وعدهم بالأرض الممتدة ما بين الفرات والنيل ، وبالرغم من أنهم

شعب مقاتل ، فإنهم لم يتمكنوا من توحيد فلسطين كلها . وأكثر من ذلك ، فإن المملكة الصغيرة التي بناها الإسرائيليون بجهد كبير في القدس سرعان ما تجزأت إلى دولتين صغيرتين جداً .

أما الآراميون ، ذلك العرق القوي النشيط ، الذي كانت ترتجف لذكره طوال قرون عديدة الشعوب والأمبراطوريات المجاورة ، والذي تحدر منه الكلدان فأعطوا أمبراطورية كبيرة سبقت بابل هي الأمبراطورية الكلدانية ، فكانوا من النوع المحارب والمِقْدام فغزوا سورية ، غير أنهم لم ينجحوا إلا في تكوين ممالك صغيرة ، أمضى ملوكها كل أيامهم في محاربة بعضهم بعضاً .

في عهد الآشوريين والكلدانيين والفرس واليونانيين – الرومان والعرب والعثمانيين الذين توالوا على ضم العالم الشرقي تحت سيطرتهم السياسية والعسكرية ، عرفت المناطق السورية مقاطعات إدارية عدة كانت ، كل منها ، تابعة للحكم المركزي الغريب .

وفي عهد الخلفاء الأمويين الذين اتخذوا من دمشق عاصمة لهم ، كانت سورية مقسمة إلى ولايات عسكرية أو « جُند » ، تابعة للخليفة ، بينما انفردت العراق ومصر في دولة يحكمها ممثل عن الخليفة .

وفي عهد العباسيين الذين استقروا في بغداد ، بقيت سورية تحت سيطرة حكام الولايات ، فيما ظلت مصر إقطاعية تابعة لممثل الخليفة الذي كان يحكمها كلها .

إن هذا العجز الذي حَالَ دائماً في الماضي دون تجمع شعوب

سورية الجغرافية في وحدة سياسية ، عضوية ومتناسقة ، لم يكن مرده العرق ولا الدين . بل يجب البحث عن السبب في الأحوال الطبيعية للقطر نفسه .

وهكذا ، لم تعرف سورية خلال العصور القديمة ، على غرار الشرق القديم الذي كانت صورة مصغرة عنه ، الوحدة العضوية والسياسية ، ولا إسماً أصيلاً ووطنياً . حتى ان إسم أمورو ، الذي كان يُطلق عليها كل حين ، كذلك الأسماء الأخرى التي استبدل بها فيما بعد من مثل (حورو ، آرام ، سورية) ما هي إلا من أصل غريب . فضلاً عن أن هذه الأسماء المتتالية ليست مستوحاة من ميزة جغرافية ولا من قيمة إثنية محلية .

٥

لبنان الجغرافي

لبنان ، منطقة طبيعية

لبنان هو هذه الأرض المستطيلة ، نصفها شاطىء ونصفها الآخر جبل ، وهي تقع إلى الجانب الغربي من سورية الوسطى . إذا نظرنا إليها على الخريطة ، خُيِّل إلينا للوهلة الأولى أن هذه البقعة الصغيرة لا مبرر لها . إن الذين يفكرون كذلك في المجرد والمطلق هم أناس شغوفون بالتقويم ، همهم الوحيد هو محو الخطوط التي تمثّل حدود لبنان البرية . فهل علينا أن نذكر هؤلاء النظريين المأخوذين بالمطابقة والتطابق أن أفكارهم لا تنطلق إلا من الخيال ، وأن سنن الحياة هي غير سنن الهندسة والجماليات ؟

إذا نظرنا إلى الخريطة الدولية المترامية نجد العديد من البلدان التي تشبه لبنان شبهاً عجيباً . ما القول إذن عن البرتغال المسنود إلى إسبانيا ، وألبانيا إلى يوغوسلافيا واليونان ، والتشيلي إلى الأرجنتين ؟ فيما بلجيكا وهولندا والدانمارك والنروج تحاصر ألمانيا والسويد غرباً . وما القول أيضاً عن اللوكسمبورغ وسويسرا وبوليفيا وأفغانستان المطوقة والمنقطعة عن البحر ؟ ومع ذلك ، فإن

هذه البلدان الصغيرة هي أبعد ما تكون عن التكوينات الاصطناعية أو الاعتباطية . فجذورها تغوص في ماض وتراث تاريخيين . ومهما بلغ بُعدها الزمني فإنها تبقى أقصر زمناً من لبنان الحالي .

إن لبنان هو منطقة طبيعية ووحدة جغرافية واضحة التفرد . يحده البحر المتوسط غرباً وتفصله عن سورية وفلسطين جبال عالية شرقاً ومنخفضات شمالاً وجنوباً . إن جبل لبنان ، عمود البلاد الفقري ووسطها الجغرافي ، يشكل سوراً يمتد بعلو يراوح بين ألف وثلاثة الآف متر على طول ١٧٠ كلم ، ينحدر انحداراً قوياً إلى هضبة البقاع شرقاً ونحو المتوسط غرباً .

«الجبل – إن الجزء الغربي والبحري من الجبل اللبناني ، حيث الإنحدارات تهبط بشكل مُدَرّج نحو المتوسط ، هي مأهولة نسبياً . هنا نشأ الشعب اللبناني ، مستمراً كخلف للشعب الفينيقي القديم ، ومكوّن للبنان الحديث .

من هنا يتضح لنا أن كثافة السكان الحاليين تفسر بالتسهيلات الدفاعية التي يؤمنها الجبل الأوسط ، الذي لم يتمكن الغزاة من اجتياحه . ولكن هذا الملجأ الجبلي لا يمكنه أبداً أن يستوعب شعباً ولوداً ، سرعان ما يجد نفسه في حيز ضيق فيضطر إلى ترك الوطن . من هنا كانت الهجرة كثيفة ، إلى حد أن نصف اللبنانيين يعيشون اليوم في بلاد الإغتراب .

وإلى أعلى من الجبل الأوسط ، يبدأ نطاق الجُرد ، أو القمم العارية ، المغطاة شتاءً بطبقة سميكة من الثلج .

وفي لبنان الشمالي ، إلى أعلى من طرابلس ، بألفي متر ، تنتصب آخر الأحياء من أرزنا الشهير ، حوالي ٣٥٠ شجرة ، في وسط هضبة تشرف عليها أعلى قمم لبنان . إنها المنطقة الوحيدة التي تتمتع بمناخ عليل وصحي ، في الوقت الذي يكون فيه مناخ الشرق خانقاً ، وبطرقات صالحة ، إن كل ذلك يدعوها لأن تكون مركز اصطياف وسياحة مهماً .

الشاطىء – إنه شريط ضيق ينحدر بحدّة إلى البحر ، تقطعه نتوءات من اليابسة باتجاهه . ويتخلله بعض السهول الصغيرة ، أو الدلتا ، التي تحتضن المدن المتتالية على طول الشاطىء : صور ، صيدا ، بيروت ، جونية ، البترون ، طرابلس .

إلا أن كل هذه العوامل لا يمكن أن تعلل أسباب الازدهار الفينيقي . إذ أن الازدهار الناشىء عن كون الشاطىء اللبناني ينعم بملاجىء طبيعية ملائمة للملاحة القديمة ، جعل منه منطقة مثلى للاتصال بين آسيا وأفريقيا وأوروبا . وبما أنهم في منأى عن الثورات الآسيوية بفضل السدّ الذي يؤلفه لبنان كان الفينيقيون قادرين على تكريس أنفسهم بسلام لدور « جوَّابي البحر المتوسط » .

وفي القديم ، وبفضل المنخفضات الجغرافية التي وضعتهم على اتصال مع داخل البلاد ، عرفت صور وصيدا وإرواد حقبة طويلة من الازدهار الباهر . واليوم وحدها طرابلس وبيروت استطاعتا تأمين نفسيهما بوسائل اتصال مع داخل البلاد ، الأولى بفضل ثغرة

النهر الكبير ، والأخرى بفضل سكة الحديد المُسَنَّنة والطرقات الفسيحة التي تذهب صُعداً عبر منحدرات لبنان .

البقاع – هذه الهضبة وهي جزء من الوَهدة السورية الوسطى ، هي امتداد للغور الفلسطيني ، بالرغم من كونها أكثر ارتفاعاً . إنها تمتد على طول ١٤٠ كيلومتراً وعلى عرض يراوح بين ٨ و ١٤ كيلومتراً ، بالغة أعلى ارتفاع لها في بعلبك ١١٠٠ متر . في هذه الهضبة المحصورة بين لبنان والأنتي لبنان ينبع نهرا العاصي والليطاني . إن البقاع كما في الماضي يبقى منطقة زراعية في الأساس . ولحسن الحظ ، فإنه غير مؤهل للتجارة ، ويبقى « منخفضاً أكثر مما هو طريق » . وبهذا المعنى فهو يلعب دور السد الذي تلعبه الجبال المحيطة به »[١] .

تأثير النشاط البحري

إن لبنان الشرقي الموقع ، هو متوسطي بمناخه ، وتكوينه ومنتجاته وروحيته وطبائع سكانه . ولأنه يواجه المتوسط ، فقد اتجه توسعه الاقتصادي والتجاري والديموغرافي نحو الغرب المتوسطي ، فاستوطن في الجزء الأفريقي والإسباني في العصور القديمة ، وفي الأميركتين في الأزمنة الحديثة والمعاصرة .

---

١ Jawad Boulos, *Les peuples et les civilisations du Proche Orient,* Tome I, p. 67, 68.

لقد كوّن الموقع والنشاط البحريان باستمرار لدى سكان لبنان ذهنية ومؤهلات وعادات خاصة بهم . « فروح الطبيعة تصهر روح الشعوب . وهي التي تمنحهم خصائصهم الوطنية الثابتة » (**Schubart**) . لقد سبق وقلنا ، إن البحر والقارة يشكلان نوعين متناقضين من المجتمعات والحضارات ، أحدهم بحري ، منفتح « كثير التقبل للأفكار والناس الوافدين من الخارج » .

إن هذا المجتمع الليبيرالي المتحرر ، وهذه الحضارة العالمية والمنفتحة الناتجة عن موقعه البحري ونشاطه التجاري ، جعلا من لبنان القديم والحديث ، بلد المبادرة والحرية الفردية ، بلد المضاربات والمغامرات ، وخلية بحارة ومهاجرين ومسافرين ومستعمرين ورواد وتجار ووسطاء .

إن هذا النشاط المميز الذي جعل من لبنان منذ أقدم العصور ، بلد الترانزيت الدولي ومنطقة استقبال وضيافة ، كوّن بورجوازية رأسمالية ليبيرالية وديمقراطية قبل الحرف ، وحقلاً مفتوحاً بحرية لأي مبادرة كانت أصيلة أم غريبة وملاذاً لكل الأشخاص الباحثين عن الحرية . وكذلك ، ففيما كان الشرق القديم كله يرزح تحت أحكام مطلقة من الطغيان الأرعن وينقاد لملوك كانوا بمثابة أبناء الآلهة أو ممثليهم ، كانت الحال مختلفة في فينيقيا - لبنان . كانت هناك مجالس تشارك الحاكم ، وغالباً ما كانت تتخذ قرارات معاكسة لإرادته . إن الفينيقيين هم السباقون إلى إطلاق فكرة الجمهوريات الأولى التي يحكمها حكام منتخبون هم القضاة

والمدن الفينيقية ، على غرار المدن . les suffètes ou juges.
الهيلّينية ، لعبت دوراً كبيراً في حياة العالم القديم وتطوره بفضل نظامها الحر . إن حب الهواء الطلق والآفاق الواسعة والشغف بالانتشار والمغامرة ، هما من العوامل التي أدت إلى هجرة اللبنانيين المعاصرين كما أدت في الماضي إلى هجرة أسلافهم ، وهي التي دفعتهم إلى استيطان مختلف أقطار المعمور . ونعود فنكرر أن موقع لبنان ووجهته الخارجية ميزا شعبه عن الشعوب الشرقية الأخرى ، وليس ذلك المفهوم الوهمي المتعلق بالعرق والمذهب .

وباختصار فإن تعلق لبنان بالاستقلال وحاجته إلى الحرية يعود الفضل فيهما إلى جباله وتفرده المحلي . أما روحه المتحررة والمنفتحة والمضياف فيعود الفضل فيها إلى نشاطه البحري الذي يحدده موقعه الجغرافي . فيما يعود الفضل في طابعه الفريد ودوره التاريخي إلى تفاعل كل هذه العناصر مجتمعةً .



الفصل الثاني

البيئة الإثنية اللبنانية

١ – العرق ، اللغة ، الدين ، التاريخ
عناصر ثانوية في الوحدة الوطنية
٢ – الأمة الحديثة ومكوناتها الأساسية
٣ – الأمة اللبنانية ، حقيقة إجتماعية



الأمة اللبنانية واقع إجتماعي

رأينا في الفصل السابق أن لبنان يؤلف كياناً جغرافياً حقيقياً ومنطقة طبيعية صغيرة . ننتقل الآن إلى العنصر الأساسي الثاني الذي يكوّن الوطن والأمة الحديثين ، أي بيئة إثنية متجانسة نسبياً . سوف ندرس سكان لبنان الحاليين لنرى هل كان هؤلاء السكان ، على تعدديتهم في المظهر ، يؤلفون تجمعاً اجتماعياً متجانساً ، وأمة في المعنى الحديث للكلمة ، أم لا .

لنستوعب هذه الدراسة بشكل أفضل ، ينبغي أن نُمعن بادىء الأمر في مفهوم الأمة الحديثة . إن هذا التفحص المُسبَق يدفعنا في البداية إلى تحليل بعض العناصر المهمة ، التي تعتبر أحياناً معيار القومية ، لكنها في الواقع لا تلعب هذا الدور إلا بصورة عَرَضية وعابرة . إن هذه العناصر التي هي العرق واللغة والدين والتاريخ ما هي إلا عوامل متغيرة وموقتة تساعد أو تهيىء الوحدة الوطنية إلا أنها لا تفرضها .

١

العرق ، اللغة ، الدين ، التاريخ
عناصر ثانوية في الوحدة الوطنية

١ – العرق

إن كلمة « عرق » كانت دوماً وما تزال موضع التباس مستمر حتى لدى الجمهور المثقف . فغالباً ما يخلط بين كلمات : عرق ، شعب ، أمة ، لغة ، ثقافة ، حضارة وحتى أحياناً دين . يقول مارسولان بول (**Marcellin Boule**) في هذا الصدد « في الواقع ، ثمة كتّاب بارزون ، وحتى أكاديميون ، في أيامنا هذه ، يستعملون كلمة « عرق » في معنى خاطىء تماماً عندما يعالجون مسألة التجمعات البشرية . . . إن العرق ، باعتباره يمثل تواصل جنس أو نوع طبيعي ، يمثل بالضرورة مجموعة طبيعية . . . وعليه لا يوجد عرق بروطوني بل شعب بروطوني ، ولا يوجد عرق فرنسي بل أمة فرنسية ، ولا يوجد عرق آري بل لغات آرية ، ولا يوجد عرق لاتيني بل حضارة لاتينية»[١].

١ M. Boule, *Les hommes fossiles*, p. 320.

العرق الطبيعي ، مفهوم نظري[1]

إن العرق ، في المعنى العلمي للكلمة ، يعني تجمعاً طبيعياً جوهرياً مؤلفاً من « أفراد متشابهين » ، يتحدرون من دم واحد تجمعهم الصفات الخارجية التالية : طول الجسم ، لون العينين والشعر ، شكل الجمجمة والوجه . إنه العرق الذي يُدعى أنتربولوجي. أو بمعنى آخر العرق الطبيعي الخالص .

إن هذه الأعراق ، كما سبق ورأينا ، لا وجود لها إلا نظرياً . إنها صنيعة وضعها علم تطور الجنس البشري . وهذا المفهوم يرفضه العلم في أيامنا الحاضرة . فمنذ عصور ما قبل التاريخ ، تبدلت الأعراق التي كان يُقال أنها نقية بفعل الاختلاط والتزاوج الناتج عن الهجرات والغزوات والتنقلات . فمنذ الأصول ، قضى اختلاط المجموعات البشرية على الأعراق النقية ، وأدى إلى مزيج « خِلاسي » وأعراق « مصنّعة » ومزيج « مركز » تبوتقت جميعها عبر العصور بفضل البيئة الجغرافية التي ركزت فيها . إن دراسة العرق الطبيعي تعتبر أساسية للمهتمين بالشأن الانتروبولوجي (علم الإنسان) . « غير أن ذلك لا يُطبق في السياسة » ، إذ أن التاريخ البشري يختلف جوهرياً عن علم الحيوان (**Renan**) .

[1] **Voir ci-dessus, Chap. I, parag. I.**

كما الأعراق ، كذلك التجمعات الجغرافية والاجتماعية (قبائل ، شعوب ، أمم) هي تكوين معقد ومزيج مستقر ومصقول بفعل الوراثة والبيئة الخارجية . فطبائعها العامة المميزة التي بوتقتها البيئة الخارجية وتنقلت بفعل الوراثة هي نسبياً دائمة . غير أنها قابلة للتغيّر موقتاً بفضل امتزاجها بأعراق مختلطة ، أو بصورة دائمة نتيجة التنقل إلى منطقة مختلفة . فالبيئة ، نتيجة طابعها المستقر نسبياً ، تؤثر مع الوقت على المظاهر والخصائص الخارجية والنفسية تأثيراً حاسماً إلى حد ما .

إن هذه التجمعات الجغرافية والإجتماعية (قبائل ، شعوب ، أمم) ، أو هذا المزيج المستقر الناتج عن الوراثة المعقدة والبيئة الجغرافية ، هو ما يهم في التاريخ .

ويتميز بعض هذه التجمعات عن بعضها الآخر ، لا من ناحية تكاوينها الطبيعية الخارجية ، وإنما بخصائص نفسية ومعنوية ، أي بمظاهر مادية ، واجتماعية ، وثقافية ، ومعنوية لنشاط كل منها .

فمن الوهم الإعتقاد بقرابة الدم ، التي تقرّب الناس المتحدرين من جدّ واحد في المجتمعات المركّبة والتجمعات الواسعة . وحتى لو توافرت هذه القرابة ، في المجموعات المحصورة (أسرة ، عشيرة ، بعض القبائل) ، فإنها تبقى بعيدة عن أن تؤلف رابطاً إجتماعياً يقاوم المحن بصلابته . ولا حاجة بنا إلى أن نقول بأن بُغض

الأقارب فيما بينهم هو الأقوى والأشد مضاضة ، ناهيك بمنافسة الأخوة الألداء التي هي مضرب المثل .

٢ - اللغة

إن قوة القرابة باللغة ، كرابط إجتماعي ، هي دون شك أقوى من قرابة العرق . فاللغة هي عامل توحيد قابل لخلق قرابة روحية ، وتقارب ثقافي . إن لغة مشتركة تساعد على خلق طريقة تفكير ، وثقافة وفكروية أو إيديولوجية واحدة .

إن اللغة الواحدة ليست بدورها عاملاً حاسماً في الوحدة الوطنية . إذ يلاحظ رينان **Renan** «أن اللغة ، تدعو إلى التوحيد ، لكنها لا تجبر عليه» .

كم من الأمم المتعددة اللغات ، نراها متحدة بقوة مثل سويسرا وبلجيكا وكندا !

وعلى العكس من ذلك ، فإن العديد من الشعوب نراها تتخاطب بلغة واحدة ، ومع ذلك ، لا تؤلف أمة واحدة : البريطانيون ، والأميركيون الشماليون ، والإسبان ، وأميركيو الوسط والجنوب ، والبرتغاليون والبرازيليون ، والفرنسيون والبلجيكيون .

وفي العالم العربي ، نرى اللغة والثقافة والإيديولوجية مشتركة ، ومع ذلك ، تؤكد التجمعات الجغرافية المتباينة كل يوم

أكثر فأكثر روحها الوطنية وشخصيتها الخاصة بها . وحتى في شبه الجزيرة العربية نفسها ، مهد العرب ولغتهم ، نرى أن لغة القرآن لم تفلح في توحيد الشعوب المختلفة في هذا القطر .

من المؤكد أن لغة مشتركة هي أفضل من عدة لغات متقاربة للوصول إلى وحدة روحية . وحتى يتفاهم أناس يعيشون مع بعضهم البعض لا بد من أن يتكلموا اللغة نفسها . في البلدان المتعددة اللغات ، نجد أن لغة أو أكثر هي ، على الإجمال ، رسمية ومتداولة بين النخبة : هذا شأن الهند ، حيث تمكن اللغة الإنكليزية عشرات المجموعات المتباينة اللغات من التفاهم مع بعضها البعض . فبالفعل ، تحاول الدولة ، بفضل التعليم الإجباري ، أن تنسق الأفهام بفرضها على الجميع طريقة تعبير واحدة .

غير أننا إذا آثرنا لغة مشتركة على صعيد التجانس الوطني على لغات عدة متقاربة ، فليس يعني ذلك أن بلداً ما يجب أن يُحَدّ في لغة وحيدة . إذ أن لغة أو أكثر ، إلى جانب اللغة الوطنية الأم ، هي رأسمال لا يُستهان بحسناته . وقد نجحت الشعوب على الإجمال ، كما الأفراد ، بفضل تعدد لغاتها ، في تحقيق مكانة مرموقة في تاريخ الفكر والحضارة .

٣ – الدين

إن الحديث عن الدين ، في المجال السياسي ، في بلد تعددت طوائفه وتباينت ، هو أمر دقيق للغاية .

إلا أن إغفال البحث الموضوعي لتأثير العامل الديني في التكوين السياسي للمجموعات البشرية وتطويره خلال دورها التاريخي قد يكون من جانب الشرقيين وخصوصاً اللبنانيين ، تجاهلاً مخطئاً ومضراً .

إن إخفاء الألم ، عن استحياء وخجل لهو أسلوب خطير يفضي مع الوقت إلى إضعاف أقوى الأجسام .

سنبحث الآن فيما إذا كان مفهوم الدين يبني أمة ، أو فيما إذا كان مفهوم الدين يمكن أن يُعتبر معياراً للقومية . هذا البحث سنباشره في ضوء العلم بتجرد خالص وموضوعية مطلقة .

إذا كان العرق واللغة لا يؤلفان عنصراً مقرراً للوحدة الوطنية ، فإن الدين بدوره لا يؤلف هذا العنصر المقرر . بل على العكس من ذلك ، يبدو فعله في هذا المضمار أقل تأثيراً من اللغة . وبالفعل ، نادراً ما قامت حروب من أجل فوارق دينية أو من أجل اختلافات في النظر إلى قواعد اللغة ، بينما سالت الدماء بغزارة من أجل خصومات دينية ، وفي بعض الأحيان من أجل اختلافات على عقائد ديانة واحدة .

في المجتمعات البدائية ، ولدى أهل البداوة أو الشعوب

المتركزة حديثاً ، في المدينة الصغيرة القديمة وبصورة عامة في كل المجتمعات التي يغلب عليها الرابط الإثني والعيلي على رابط التجمع الجغرافي والإجتماعي ، نرى أن الشعور الجماعي أو روح التضامن في الصراع من أجل الحياة طبع أغلبها بالطابع الديني .

لكن البشر ليسوا الآت مصبوبة أو مصنوعة على نمط واحد . إذ تختلف المفاهيم والآراء في غالب الأحيان بين فرد وفرد وأحياناً بين أخ وأخ على صعيد المعتقدات وأيضاً في مجالات الفكر .

منذ عصور ما قبل التاريخ ، كان تعدد الآلهة القاعدة المتبعة لدى التجمعات البشرية . فقد كان لكل أسرة أو قبيلة إلهها الخاص بها . وكلما تزايد عدد القبائل وتوزعت متجزئة في المكان ، أصبح المجتمع مركباً أكثر فأكثر وبالتالي تعددت الآلهة الخاصة به . إن الأمم الشرقية الأولى الكبيرة التي جمعت تحت سلطة واحدة ، تجمعات اجتماعية متنوعة لم تلغ آلهة هذه التجمعات ، بل على العكس من ذلك كانت تضمها إلى آلهتها المركزية .

عندما أصدر حمورابي (نحو العام ٢٠٠٠) أول تجربة في التوحيد الديني ، لتدعيم وحدة أمبراطوريته السياسية ، إكتفى برفع مردوق ، إله بابل المحلي إلى رتبة الإله الأعظم ، وأصبحت الآلهة الإقليمية الأخرى ثانوية . إلا أنها ظلت معبودة من قبل المؤمنين بكل منها .

وبقيت الأمور على حالها حتى بعد ظهور الديانات السماوية ما دامت السلطة السياسية تمتنع عن فرض عقيدة واحدة موحدة على

الأفراد الواقعين ضمن سيطرتها . فهؤلاء الأفراد ، رغم اعتناقهم الدين الموحَّد ، ظلوا يفهمون ويفسرون بطريقة مختلفة ، تبعاً لذهنيتهم وتقاليدهم الخاصة ، العقائد والطقوس ، ويؤلفون مجتمعات دينية منوعة تحت وصاية السلطة العليا .

الدين ، في السياسة ، عنصر تجزئة

عندما ارتأت الأمبريالية السياسية ، عن سوء تقدير ، أن تفرض الوحدة الدينية ، من أجل تدعيم وحدة الدولة ، عندها فقط اختل التوازن الإجتماعي . وعند معارضة السلطة الحاكمة ، تتحول الطوائف غير الملتزمة إلى جماعات معادية للحكم وإلى تجمعات منشقة تحركها روح البغضاء والثورة .

وهكذا ، فإن الدين الرسمي أو المفروض فَرْضاً هو عنصر تفتيت لا توحيد وطني . إن الآراء الدينية ، ككل الآراء بصورة عامة لا يمكن أن تُفرض فرضاً . فمن الصعب أن يُجبر الضمير البشري على أي شيء . باستطاعتنا أن نقيد الأجسام لا الأرواح والعقول . فالضغط في هذا المجال ، يؤدي بلا شك ، في المقابل ، إلى ردات فعل عنيفة ، طبقاً لقواعد تاريخية عامة تقول « لكل فعل ردة فعل » ، و « لكل طرح ، طرح مضاد » .

لا شك ، أن تجمعاً متنوعاً ، هو بحاجة ، كي لا يتفكك ، إلى عنصر توحيد وإلى ضغط على أعضائه « حسب القاعدة الآلية

القائلة بأنه كلما كبر التجمع كان أو وجب أن يكون التحامه قوياً كما يحافظ على وحدته » . إلا أن هذا الضغط لا يمكن أن يُمارس ، دون ضرر ، على التفكير ولا على المعتقدات الدينية التي هي ، نوعاً ما ، ناتجة عن هذا التفكير . إن ردة الفعل الحاصلة في هذا المجال تكون أعنف كلما كان الضغط أقوى . ويعلمنا التاريخ أنه عندما يُفرض دين رسمي فَرْضاً على شعب ما ، فإن الشِيَع المنشقة تبرز في كل مكان . كما أن الاضطهادات الدينية من شأنها أن تؤجج الطوائف المنشقة بجعلها أكثر تضامناً وحيوية وعدائية . والقرآن نفسه لا ينصح بالضغط على الوجدان « لا إكراهَ في الدين » حسب آية كريمة .

ومن الخطإ الإعتقاد أن تفكك العالم الشرقي يعود إلى تعدد طوائفه الدينية الكثيرة . هذه الظاهرة هي ، في الواقع ، نتيجة التجزئة ، وليست سبباً لها ، لأن هذه التجزئة ناتجة عن عوامل أخرى .

إذا افترضنا أن المسيحية ومذاهبها انقرضت من العالم الشرقي ، فإن الوحدة الروحية في هذه المساحة الشاسعة ، التي يُفترض أن تصبح مسلمة ، لن تكون أقوى مما هي عليه الآن . فالشِيَع الإسلامية المختلفة ، ستبقى وحيدة في مواجهة بعضها بعضاً ، وتصبح المنافسة فيما بينها أشد وأقوى . وهي ستؤلف ، كما سبق وفعلت في الماضي ، تحالف شِيَع لمقاومة الشيعة أو المذهب الذي يحاول التفوق على الشِيَع والمذاهب الأخرى .

إن السنن التاريخية تعلمنا ، بالفعل ، أن كل طائفة مثل « كل أمة تهيمن تقودها هيمنتها إلى هلاكها ، لأنها تؤلب الكل على التجمع ضدها » (**Renan**) .

لو لم تكن سلطة البابا الزمنية في العصور الوسطى ، لما قامت الحركة الدينية والسياسية الكبيرة التي أدت إلى حركة الإصلاح الكبرى في أوروبا ، أو على الأقل لما ظهرت في طابعها المعادي لروما. إن قيام البابا البيزنطي أو البابا الأمبراطور أدى إلى نشوء كل حركات الإنشقاق السياسية – الدينية في سورية ومصر وبلاد ما بين النهرين وكلها مسيحية . كما أن الخليفة السني في دمشق رأى الحركة الشيعية العراقية – الفارسية في بغداد ، ثم الخلافة الفاطمية في القاهرة تنشآن أمامه . وجاء يزيديو اليمن ووهّابيو نجد ، كرد على سنيّي الحجاز .

ومثلما أخفقت المسيحية واللغة اللاتينية في تحقيق الوحدة السياسية في أوروبا في العصور الوسطى ، كذلك أخفق الإسلام واللغة العربية في تحقيق هذا الأمر . وفي شبه الجزيرة العربية نفسها يؤلف مسلمو نجد والحجاز واليمن وحضرموت (حتى يومنا هذا) كيانات إجتماعية وسياسية ، عربية وإسلامية بالذات ، إلا أنها مميزة ومتفردة شأنها شأن شعوب أوروبا بالضبط .

وفي العراق وسورية ومصر ، لم يتمكن الدين ومعه اللغة من محو العناصر التي هي في الأساس والجوهر بالنسبة إلى التفرد الجغرافي والشخصية التاريخية الخاصة بكل منطقة من هذه المناطق المختلفة .

الدين في السياسة ، عنصر توحيد سلبي وموقت

وإذا كان الدين في السياسة عنصر توحيد لا يُذكر ، فإن فعله الموحد ، على العكس من ذلك ، يظهر أحياناً فائقاً في ردة الفعل ضد هيمنة تتميز بدين مختلف . هكذا كانت الحال مع الشرق المسيحي الذي يعترف بطبيعة واحدة في المسيح ضد البيزنطيين القائلين بالطبيعتين . وكذلك كانت الحال مع الشرق المسلم ضد أوروبا الصليبية ، وشيعي بغداد ضد سني دمشق ، وكاثوليك إيرلندا ضد بروتستانت إنكلترا ، ووهابيي نجد ضد سني الحجاز ، والأقليات المسيحية في الأمبراطورية العثمانية ضد السيطرة العثمانية المسلمة .

لقد سبق وقلنا إن كل فعل يدعو إلى ردة فعل . وفي الفعل السياسي – الديني هناك حتماً ردة فعل من الطبيعة ذاتها .

ومع أن الشرق القديم كان عائماً في جو ديني ، لم تحركه أية ردة فعل ضد السيطرة اليونانية – الرومانية ، القادمة بثقافة جديدة وليس بدين جديد . ولم تتغير الأمور إلا عندما فرض أباطرة بيزنطية الدين المسيحي ديناً رسمياً للأمبراطورية . فمنذ ذلك العصر تسلح الشرق المسيحي الذي كان يحاول التحرر من بيزنطية ، بالطبيعة الواحدة للمسيح أولاً ثم بالإسلام ليقف في وجه أمبراطوريتها .

بقيت الحالة هكذا ما دام الصراع بين الغرب والشرق ممثلاً

بالإنجيل من جهة وبالقرآن من جهة أخرى . وقابل الشرق المسلم بالهلال أوروبا المسيحية المتسلحة بالصليب .

وإثر إخراج الصليبيين وتدمير بيزنطية ، باعتبارهما قوتين مسيحيتين بالضرورة ، لم يعد من مبرر لردة الفعل الدينية الإسلامية ، إذ لم يعد لها أي غرض . هكذا وقع الشرق الإسلامي ، من جديد ، تحت حكم الدكتاتورية العسكرية العثمانية المسلمة ، واستمر في فترة طويلة من الركود .

هذه الوحدة ذات الطبيعة السياسية – الدينية ، ضد سيطرة غير ملتزمة ، هي إذن ، بالتحديد ، سلبية وعابرة . وقد سبق وقلنا إن الدين في السياسة هو عنصر توحيد (ضد) وليس (من أجل) . فالتضامن الذي تحدده ، في بعض الأحيان الظروف هو في الأساس موقت . وهي تدوم دوام الصراع أو المقاومة التي آزرتها وتزول معها . وإثر تحرر الشعوب ، نرى أن الروابط التي تجمعها تنقلها إلى مفاهيم أخرى غير الدين . في الشرق الأدنى وفي إسبانيا والبلقان وإيرلندا ، سقط الرابط الديني الراجح إبان الصراع فيما بعد إلى المرتبة الثانية . ويقول رينان (**Renan**) « إن الدين الذي كان عنصراً ذا أهمية في تكوين بلجيكا يحتفظ بمكانته في أعماق كل فرد ، إلا أنه خرج تماماً من العوامل التي ترسم حدود الشعوب » .

عندما حاولت الشعوب الإسلامية التي تتكلم اللغة العربية ، في أوائل القرن العشرين ، التحرر من وصاية الأتراك ، وهم من

الدين نفسه ، لم يكن باستطاعة هذه الشعوب استخدام المفهوم الديني في ذلك . فاستبدلته بعنصر اللغة ، لجمع الإرادات المشتتة عند شعوب الشرق الأدنى العربي ، ضد الخليفة التركي – العثماني . ومن هنا نشأت ، حوالي هذا العصر فكرة العروبة ، فكرة – قوة هي في أساسها لغوية ، وهي ما زالت حتى يومنا هذا تحرك ردة فعل العالم العربي ضد سيطرة أو أطماع الأمبرياليات السياسية أو الاقتصادية غير العربية .

في أيامنا هذه ، نرى أن حرية المعتقد والوجدان والإيمان والفكر تميل ، حسب سُنَّة عامة ، إلى التمييز بين الدين والدولة . إن هذا التَمييز الذي (قطع شوطاً كبيراً) في الغرب ما زال حديث العهد في العالم الشرقي . وقد كانت الدولة التركية أول من أفاد من هذه التجربة وانطلق بها بحزم في هذه الطريق . فيما بقي العالم العربي يترجّح بين القومية المحلية وحلم وحدة شرقية كبيرة ، تقوم على العروبة ، التي هي مفهوم لغوي ، عاجز تماماً كالدين ، عن إيجاد مجتمع كبير متماسك .

٤ – التاريخ

لقد أفلح التاريخ ، أكثر من العرق واللغة والدين ، باعتباره يجمع شعوباً مختلفة ، خلال فترات متفاوتة ، تحت سيطرة سلطة مشتركة ، في جعل هذه السلطة تحوّل غالباً المجموعات المتفرقة إلى

مجتمع متماسك ووطني .

فالأمم الكبيرة الحديثة ولدت من اتحاد تاريخي : مصر ، فرنسا ، بريطانيا العظمى ، تركيا ، روسيا ، لبنان ، سورية ، العراق ، والأمم الأميركية الحديثة .

يقول رينان « هذا شأن الفرنسي ، الذي خرج من المصهر ، برئاسة ملك فرنسا ، حيث انصهرت معاً العناصر الأكثر اختلافاً » . يمكننا تطبيق هذا القول على المجموعات الوطنية الأخرى التي عدّدناها آنفاً .

لكن الاتحادات التاريخية أو السياسية لم تلد دوماً وحدات عضوية وقابلة للحياة . إذ أن تجمعات إجتماعية مختلفة ، جُمعت بالقوة مع بعضها بعضاً ، ومع ذلك بقيت متميزة عن بعضها البعض عندما لم تحل المصلحة والإرادة محل الضغط . هذا كان شأن معظم الدول المركبة أو الأمبراطوريات التي بُعثت لصالح عرق أو طبقة أو سلالة أو دين مميزين . وهذه كانت حال الأمبراطوريات الأشورية والفارسية والكلدانية والفينيقية واليونانية والرومانية والبيزنطية والعربية وكمَثَل قريب منا الأمبراطورية العثمانية القديمة والنَمساوية – الهنغارية . فانهيار هذه الدول الكبيرة وبالتالي تفككها ، كان إشارة لتفرق الشعوب المختلفة التي اكتنفتها الأمبراطوريات زمناً طويلاً .

عندما انهارت الأمبراطورية العثمانية العام ١٩١٨ ، كان التركي واليوناني والأرمني والكردي والايراني والسوري واللبناني والمصري

والعربي ، ما يزالون مميزين تماماً عن بعضهم بعضاً كما كانوا يوم وقوعهم تحت الاحتلال قبل أربعة قرون . وهذا أيضاً ما حصل بعد انهيار أمبراطورية **أسرة هبسبورغ** في النَمسا . وفي آسيا ، انشطرت الأمبراطورية الهندية المتحررة من الوصاية البريطانية إلى دولتين حديثتين : الهند وباكستان ، بعد قرون من العيش المشترك . والظاهرة إياها تتكرر في إيرلندا حيث أن جزءاً هو أولستر ما زال متمسكاً بخصوصيته المحلية .

خاتمة

وختاماً ، لا يمكن للعرق أو اللغة أو الدين أو التاريخ أن تكون أساساً لوحدة وطنية حقيقية . فهذه المفاهيم تسهم في إعداد جو ملائم لنضج التجمعات الاجتماعية وتماسكها ، ولكن يجب البحث عن العناصر الأساسية لهذه الوحدة في خارج هذا الإطار .

لذلك ، فإن الأمم الحديثة المهتمة ببناء وحدات جماعية متناسقة ومتماسكة ، وقد استفادت من تجربة العصور ، بحثت عن هذا التناسق وهذا التّماسك في عناصر طبيعية أكثر وأكثر فاعلية ، قابلة لأن تُوجِد ، لدى أفراد التجمع الاجتماعي الواحد ، المصلحة والإرادة في مجتمع واحد .

سوف نرى الآن العناصر التي تؤلف إرادة العيش المشترك هذه باعتبارها جوهر الأمم المعاصرة ولحمتها .

٢

الأمة الحديثة ومكوناتها الأساسية

الأمة الحديثة ، حصيلة التاريخ

الأمة ، في المعنى الحديث ، هي حصيلة التاريخ . إنها نتيجة سلسلة أحداث ناتجة خاصةً عن مزج الشعوب وعن الحاجة إلى التضامن والتعاون التي تفرض نفسها على الناس وعن نشاط الأزمنة الحديثة المتزايدة تعقيداً .

الأمة هي التجمع البشري الأكثر تطوراً والأكمل تنظيماً إجتماعياً . إنها خاتمة سلسلة طويلة من التحولات التطورية ، ذات المراحل المتعاقبة التالية : الأسرة ، العشيرة العيلية ، القبيلة ، المدينة ، الشعب والأمة . وككل شيء بشري ، عرف هذا التطور التاريخي مراحل من التقدم والجمود والإنحطاط والتقهقر .

الأمة هي شراكة شعوب مختلفة في دولة معينة ، وهذه الشراكة هي متجانسة نوعاً ما . هذه الشراكة عن رضى وقبول تحددها إرادة العيش والتعاون المشترك في الصراع من أجل الحياة .

العنصر الأساسي الذي يحث على هذا الإتحاد هو حاجة الفرد ، في صراعه من أجل البقاء والدفاع عن نفسه ، إلى التعاون مع

هؤلاء المعاصرين له الذين تتصل بهم ظروف حياته .

عناصر أخرى وأحداث تسهم ، كما رأينا ، في خلق هذه الإرادة المشتركة من أجل الحياة . هذه العناصر ليست بالضرورة متشابهة كلها ، وليست متشابهة أينما كان ، لكننا نستطيع أن نعددها على الشكل التالي : الشعور بالإنتماء إلى بقعة مشتركة : تشابه في الشكل الخارجي ، تقارب معنوي ، أخلاق ، تقاليد ، وعادات إجتماعية متشابهة ، ووحدة المصالح والمشاعر والثقافة والذكريات التاريخية التي تتجلى تارة بالقرابة الإثنية وطوراً باللغة وحيناً بالدين . وتبعاً للظروف والأمكنة أو للزمان والمكان فإن واحداً أو أكثر من هذه العناصر قد يترجح على سائرها أو ينقص دون أن تتأثر بذلك الوحدة الوطنية .

وحسب تحديد رينان (**Renan**) الشهير ، الذي أصبح تقليدياً اليوم ، فالأمة هي « روح ، أسرة روحية » . إنها مكوّنة من عنصر جوهري هو أساسها ولحمتها وسداها . إنه إرادة العيش المشترك المتجلية عند الشعوب التي تتكوّن منهم ، دون اعتبار للدم الذي يجري في عروقهم ، والدين الذي يعتنقونه واللغة التي يتكلمون بها والنزاعات التي كانت تفرقهم في الماضي .

الشعور الوطني والوطن

الأمة ليست شراكة أفراد وحسب ، ومجرد جمع للإرادات . إنها أيضاً « مبدأ روحي » يولد المشاعر العليا التي يأتي في رأسها التضامن الاجتماعي أو الشعور الوطني . الأمة هي أخيراً « أُمّ روحية » ، هي الوطن الذي يوحي بالتضحيات الأكثر نبلاً .

الوطن هو التجسيد الصوفي للأرض المغذية وللأحياء الذين يقيمون عليها والأموات الذين سبقوهم ، وقد حلّ بذلك محل الصوفية الإثنية ، والدينية أو السلالة المالكة قديماً . هذا المفهوم العاطفي الحديث أقام « مقابل مذابح الله والملك ، المذبح العلماني الذي هو الوطن والذي سيسيطر أكثر فأكثر على الباقين » (L. Febvre) . الناس تموت من أجل وطنها كما كانت في الماضي تموت من أجل ملكها أو دينها .

الرضى الحالي للعيش المشترك

الأمر الأساسي في الأمة ، قديمة كانت أو حديثة ، هو أن تكون إرادة العيش المشتركة راهنة . ويكفي ، لكي تنوجد ، أن يتحول تجمع شعوب غير متجانسة ، جمعتها ماضياً عناصر ظرفية ، لسبب أو لآخر ، في وحدة إجتماعية تحكمها المصلحة الحالية .

نزاعات الماضي ليست حاجزاً أمام العيش المشترك إذا كانت لدينا إرادة نسيانها . حتى أنها تساعد أحياناً على إحياء مزيج متفكك ، كما تصهر النار المعادن . هذا كان شأن الولايات المتحدة الأميركية بعد حرب الانفصال الدامية . « إن جوهر الأمة ، يضيف رينان (**Renan**) ، هو أن يكون كل الأفراد قد نسوا أشياء كثيرة . . . فكل مواطن فرنسي يجب أن يكون قد نسي مذابح « سان برتيلمي »[1] ، ومجازر المنطقة الوسطى[1] في القرنين الثالث عشر والسادس عشر .

١ مذابح طائفية حدثت في فرنسا ، أفظعها مذبحة ليل ٢٣ آب ١٥٧٢ ، وقد أثارتها ماري دي مديتشي بالإشتراك مع أسرة غيز وأمر بتنفيذها الملك شارل التاسع ، فأسفرت عن مقتل ٣٠٠٠ بروتستنتي منهم الأميرال كولنيي ، ونشبت بعدها حرب دينية .

يمكننا إذن تحديد الأمة الحديثة على النحو التالي : إنه تجمع بشري ، متجانس نوعاً ما ، ينتمي إلى بقعة جغرافية محددة وتجمع أفراده الإرادة والمصلحة في العيش والتعاون المشتركين .

وخلا هذا التضامن المطلوب أو المقبول به ، فإن الحياة المشتركة تكون أساساً مصطنعة وهشة . وبخاصة عندما تكون مفروضة فرضاً ، فإن نتيجتها تولّد العداء وروح الثورة . إن البغضاء التي يسببها الضغط والإكراه تحدث ، بإحيائها النزعة إلى الإستقلال وروح الإنفصال ، في البنية الإجتماعية ، شقوقاً وثغرات يتسرب منها تأثير السياسة الخارجية .

إن انعدام المشاركة المرتضاة ، التي تولّد الشعور الوطني ، هو سبب ضعف بلدان الشرق وأمبراطورياته ، قديماً وهزالها . وإننا لنعجب عندما نلاحظ عدد الغزاة المحصور نسبياً ، الذين سيطروا بالتعاقب على العالم الشرقي خلال العصور الماضية . فبأربعين ألف رجل تمكن الإسكندر الكبير من أن يخضع مساحة شاسعة تمتد من بحر إيجه إلى الهند ومن بحر قزوين حتى شلالات النيل . وبعدد مماثل سيطر العرب وبعدهم العثمانيون على أراض أوسع . وعلى النقيض من ذلك ، فإن المدن اليونانية الصغيرة ، التي ارتضت الاتحاد ، صمدت في وجه الأمبراطورية الفارسية الضخمة وجيوشها التي لا تُحصى لأن هذه لم تكن متجانسة .

٣

الأمة اللبنانية ، حقيقة إجتماعية

الملاحظات السابقة تجعلنا نستنتج أن (الأمة اللبنانية) هي حقيقة إجتماعية ، مكونة بفعل الجغرافية والتاريخ وملتحمة بفضل إرادة سكانها .

إن هذا البلد اللبناني ، أو هذه البقعة الجغرافية المتفردة التي تحميها الطبيعة تحتضن بالفعل شعوباً متجانسة نسبياً ، تعيش وتتعاون طوعاً ضمن إطار بلد ودولة مشتركين . ليس لدينا ، كما نقتنع ، إلا أن نشاهدهم يتطورون ، دون صدامات تُذكر في ظل نظام القوانين التي استنوها بإرادتهم . ولا نستطيع أن نبرهن على الحركة إلا بالمشي .

إن أحوال البلد الطبيعية أي التضاريس والمناخ والموقع الجغرافي تطبع بسمة مشتركة أخلاق اللبنانيين وعاداتهم ومؤهلاتهم إلى أي عِرق أو دين انتموا . إن هذا الطابع الخاص ، وليس العِرق أو الدين ، هو الذي يميز الشعب اللبناني عن شعوب البلدان الأخرى المتاخمة أو البعيدة . وفضلاً عن إرادة العيش المشترك فإن لدى اللبنانيين عناصر توحيد مهمة ، ربما لا نجدها إلا لدى الشعوب الأكثر تجانساً : القرابة الإثنية ، اللغة ، الثقافة والنشاط الإقتصادي معاً .

ان اللبنانيين على الرغم من تنوع معتقداتهم الدينية ، وإلى أي مذهب ديني انتموا ، هم نوعاً ما متقاربون من الناحية الإثنية . إننا لا نعني بالطبع ، قرابة الدم ، التي تفرض تحدرهم من سلف مشترك . فليس بمقدورنا أن نجد قرابة الدم إلا في المجموعات الإجتماعية الصغيرة ، من مثل العشيرة العيلية أو القرية ، وهي ليست موجودة في الحقيقة ، في المجتمعات المركبّة . ونعيد إلى الأذهان أن الأعراق والشعوب ، هي مزيج مبعثر ، مستقر ومبوتق بفعل ظروف المسكن الطبيعية والإقتصادية والإجتماعية .

والمظهر الغريب (غير المتجانس) للشعب اللبناني يعود ، عامة ، إلى انتمائه لطوائف دينية مختلفة ، وهي تُفسر خطأ بأنها تجمعات إثنية متميزة ، وليس إلى الأصول العرقية المتنوعة .

في الحقيقة ، ثمة ميل إلى الإعتقاد ، أن مختلف المجموعات الطائفية في لبنان الحالي متحدرة من مجموعات إثنية مختلفة . إلا أنه على العكس من ذلك ، يعلمنا التاريخ أنه ، إذا ما استثنينا بعض المجموعات الإجتماعية المهاجرة التي يصعب اليوم تحديد المتحدرين منها ، فإن سكان لبنان الأصليين هم الذين اعتنقوا ، في الماضي وخلال عصور مختلفة ، ديانات متنوعة ، أو انتموا إلى مذاهب طائفية متحدرة من هذه الديانات .

طبعاً ، هناك في لبنان طوائف دينية كالموارنة مثلاً والدروز

والشيعة أو المتاولة وقد جاءت العناصر الأولى منهم إلى لبنان من سورية ومصر والعراق وبلاد فارس بحثاً عن الحرية لكن نواة هؤلاء الأوائل الذين قدموا تميزت بقلة عددهم . غير أن خلفاءهم تزايدوا فيما بعد بفضل الأتباع المحليين الذين التحقوا تدريجاً بمجموعاتهم . أما مسلمو لبنان ، باستثناء بعض الأسر التي قَدِمت من الجزيرة العربية مع الفاتحين ، فكل هؤلاء الباقين ، أي الجزء الأكبر منهم ، من المواطنين الأصليين الذين اعتنقوا ديانة المنتصرين .

هكذا ، ومهما قيل ، فإن تقسيم اللبنانيين إلى مجموعات إثنية متباينة هو تقسيم خاطىء . فالمجموعات الطائفية المختلفة في هذا البلد هي حصيلة مزيج إثني مستقر ، مؤلف من قاعدة أصلية ، هي هي بالنسبة إلى الجميع ، طُعِّمت خلال العصور الغابرة ، بعناصر من أعراق مختلفة . فهذه العناصر المستوردة ، القليلة العدد نسبياً ، اندمجت منذ (زمن بعيد) بمجموعة السكان الأصليين وبوتقتها البيئة .

لا يستطيع أحد أن يؤكد أن أي عرق غريب أو أي شعب غازٍ تمكن من أن يَسِم بنوع خاص بسمته طبائع الشعب اللبناني الأساسية . فمنذ الألف الثالث ، كان سكان لبنان الحالي ، على غرار سكان مناطق الهلال الخصيب الأخرى ، منذ ذلك الوقت مزيجاً مركباً ، وكانت لديهم صفات عامة مشتركة تشبه إلى حد بعيد طبائع خلفائهم . فطبائع الشعوب الفينيقية القديمة النفسية والخلقية في خطوطها العريضة هي هي طبائع لبنانيي اليوم . فمأثرة

فرد من آل بلطجي إلى عهد قريب ، إبان إنقاذ السفينة شامبوليون (**Champollion**) من الغرق ، تنطبق على التقاليد البحرية القديمة للبحّارة الفينيقيين الشجعان والمَهَرَة ، سادة البحار القديمة . والفرنسيون ، الذين اعتنقوا اللغة الرومانية أو اللاتينية إثر الفتح الروماني ولذلك أصبحوا اليوم ينتمون إلى الأسرة أو العرق اللاتينيين ، هم اليوم مزيج معقد لا يشكل العنصر اللاتيني الدخيل إليهم إلا جزءاً لا يُذكر . وهذا هو أيضاً شأن العنصر الفرنكي ، الذي أعطى اسمه للبلد (فرنسا) ، والذي كان ذا أهمية عددية ضئيلة .

« إن أي مواطن فرنسي ، يقول رينان (**Renan**) ، لا يعرف ما إذا كان بورغوندي أو ألاني ، أو تيفالي أو فيزيغوتي . . . لا يوجد في فرنسا عشر أُسر تستطيع أن تبرهن أنها من أصل فرنكي ، وحتى أن هذا البرهان قد يكون خاطئاً من أساسه نتيجة ألف تزاوج مجهول من شأنه أن يبلبل كل قواعد علماء الأنساب . . فمثال ما يسمى خطأً العرق الأنغلوساكسوني ليس في الواقع البروطوني **Breton** . . . ولا الأنغلوساكسوني . . . ولا الدانمركي . . . ولا النورمندي . . . إنه حصيلة كل هؤلاء .

قليلة هي الأُسر اللبنانية أو السورية أو المصرية أو العراقية التي تستطيع أن تؤكد أصلها الغريب الذي يعود إلى قرنين أو ثلاثة قرون مضت . ففيما عدا بعض الجزر الإثنية التي لم تنصهر تماماً بعد (شركس ، أرمن إلخ . . .) فاللبنانيون والسوريون والمصريون

والعراقيون ، هم حصيلة كل الأعراق والشعوب التي انضمت تدريجاً خلال العصور إلى جملة الشعوب الأصلية وقد تأقلموا معها في النهاية .

وإذا بدا أن عرب الجزيرة العربية ، الذين جاؤوا مع الإسلام ، قد تركوا في الأقطار المجاورة التي احتلوها ، آثاراً أكثر ديمومة ، فهذا يعود إلى كون شعوب سورية والعراق ومصر منذ ما قبل الإحتلال العربي ، متقاربة نوعاً ما مع شعوب الهضبة العربية . فالساميون العرب ، معاصرو النبي كانوا بالفعل ، من حيث اللغة والثقافة والتنظيم الإجتماعي وحتى من حيث العرق قليلاً ، أشقاء الساميين الآراميين والكلدان والفينيقيين في الهلال الخصيب وأنسباء حاميي وادي النيل .

ففيما حافظت هذه الشعوب المحتلة ، وهي تعد حوالي عشرين مليون نسمة ، على طوابعها الأساسية الخاصة بكل منها ، فإنها اعتنقت تدريجاً لغة شقيقة هي العربية ، وديانة حامية جديدة تُلائم ذهنية هذه الشعوب السامية – الحامية . أما الغزاة القادمون من شبه الجزيرة العربية ، والذين استوطنوا البلدان المحتلة ، فكان عددهم محدوداً نسبياً ، وقد ذوبتهم تدريجاً كثافة الشعوب الأصلية ، كما سبق وامتصت الغزاة الذين سبقوهم ، « طبقاً للسُنَّة العامة التي تقول بأن الخميرة تذوب وتختفي في العجينة التي خمّرتها » . (**Renan**) .

بالطبع ، يفتخر البعض عن حق بانتمائهم إلى هؤلاء المتحدرين

من عرب الإسلام ، عِرْق الأبطال ، الذين سيطروا على جزء كبير من العالم الآهل وزرعوا بذور حضارة لامعة . إلا أن ادعاءً من هذا النوع يُعتبر وهمياً من الناحية العلمية ، وهو في الواقع خيالي ، نظراً للقرون العديدة التي تفصلنا عن الملحمة العربية البطولية ونظراً لفعل البيئة المبوتق خلال هذه الفترة الطويلة . فأكثر من أسرة تدّعي اليوم انتماءها إلى الفاتحين العرب ، قد تكون من أصل تركي أو كردي أو فرنكي **Franque** أو بكل بساطة من السكان الأصليين ، بينما نرى أن أُسراً أخرى تنني هذه القرابة قد تكون من الخلفاء الأصليين العرب . فهذه وتلك ، هي في الحقيقة اليوم مستقرة بفعل البيئة اللبنانية ومطبوعة بالطابع اللبناني . فاللبنانيون ، إثنياً ، أنسباء إلى حد ما . فالانقسامات الطائفية لا تمت إلى العرق بصلة . وسواء أكانوا من السكان الأصليين أو المستوطنين ، فإن العناصر التي يتكوّن منها الشعب اللبناني هي هي بالإجمال وإلى حد ما : أرضية متوسطية وسامية تحركها باستمرار ، وعبر العصور ، دفعات مهاجرة ، استوعبها وتشرّبها الطابع اللبناني وطبعها بطابعه الخاص ، تبعاً لسنن الجغرافية البشرية . فالفينيقيون ، وهم ساميون أصليون جاؤوا من شبه الجزيرة العربية ، طبعوا البلد اللبناني بالطابع السامي إلا أنهم « تلبننوا » بدورهم . وهذا ما حصل مع الأموريين (العرب السابقون) ومن بعدهم العرب أنفسهم .

إذا كانت المشكلة العرقية غير واردة في لبنان ، فإنه من الأوضح أن المشكلة اللغوية ليست موجودة إطلاقاً . فهذا البلد الذي تكلم خلال العصور القديمة ، وخلال ما يزيد عن ألفي سنة ، اللغة السامية الكنعانية أو الفينيقية ، رمز تفردهم المبكر ، اعتنق فيما بعد ، اللغة السامية – الآرامية أو السريانية ، كلغة وطنية ومن ثم اللغة السامية – العربية إثر الفتح الإسلامي .

وقد رأينا أن لغة أجنبية أو أكثر تكون ، إلى جانب اللغة الأم ، للشعوب كما للأفراد ، رأسمالاً لا يُستهان به . فالبلد اللبناني ، وقد أوجدته الطبيعة على مفترق طرق دولية كبيرة ، منذ أقدم العصور ، استعمل لغات أجنبية عديدة إلى جانب لغته الأم . فآثار مدرسة قديمة في جبيل – بيبلوس ، تظهر أنه حوالي العام ٢٣٠٠ ق.م. كان الطلاب يتعلمون اللغة الآكادية أو البابلية إلى جانب اللغة المحلية أو الفينيقية .

دلائل أخرى تشهد أنه منذ تلك العصور القديمة كان جميع السكان يتكلمون أيضاً اللغة المصرية . وفيما بعد ، عندما تبنى البلد اللغة الآرامية أو السريانية ، أُضيفت إليها اللغة اليونانية واللغة اللاتينية كلغتين مكملتين . واليوم ، إلى جانب اللغة الوطنية ، يتكلم اللبنانيون بالفرنسية والإنكليزية وقليلاً من الإسبانية والإيطالية فضلاً عن اللغتين التركية والأرمنية .

إذا كانت أرض الوطن والأصل الإثني واللغة مشتركة في لبنان ، فالدين على العكس ليس هو هو لدى كل اللبنانيين .

لكن الدين ، كما رأينا ، ليس عنصر توحيد فعالاً في السياسة . فالإيمان ، على غرار الفكر هو إحدى الحريات الطبيعية عند الإنسان : والإيمان متعدد الأشكال ولا يسعه إلا أن يكون حصيلة الوجدان الفردي .

سبق ورأينا أن العديد من البلدان ، تتمتع بديانات عدة تؤلف وحدة وطنية قوية . لنذكر أيضاً أن الدين الأوحد المفروض فرضاً هو عنصر تفرقة ومولد بغضاء وحركات انشقاق .

وقد قلنا إن الدولة اللبنانية الحالية هي نتيجة « ميثاق ضمني » ، هو اتفاق بين مختلف طوائف البلد الدينية . ومهما يكن الإسم المعطى لهذا الإتفاق ، فهو يطابق تماماً تحديد الأمة المعاصرة أو تعريفها . كم من المجموعات المختلفة التي لديها وطن ولغة وثقافة ومصالح مشتركة ترتضي طوعاً بإنهاء خلافاتها القديمة والعيش والتعاون معاً في إطار الدولة الواحدة . هل من شهادة أبلغ في إرادة العيش المشترك ، وهذا التضامن المطلوب الذي هو أساس الأمة ولحمتها وسداها .

طبعاً لا ننكر أن هذه المجموعات الدينية المختلفة تصرفت أحياناً ، في الماضي تصرف الأخوة الألداء . فالنزاعات الدينية

والصراعات الداخلية عكرت التقدم التاريخي في هذا البلد القديم ، إبان بعض المراحل القاتمة . ولكن ، أيّ بلد يمكنه المفاخرة بأنه لم يعرف الإقتتال الأخوي ؟! فكل الشعوب مرت بحقب كالعصور الوسطى ، أي عهود تقهقر وفوضى وجهل تفجرت فيها الغرائز البهيمية . إلا أنه ، ككل الأمور البشرية ، سرعان ما فقدت هذه النزاعات حميتها مع مرور الزمن عليها . فالذكريات التي أبقتها في أذهان الأجيال التي لم تعشها ، لم تعد يَقِظَة إلى حد إشعال حرائق منطفئة من جديد .

لكن ينبغي ألّا يلتبس الأمر حول طبيعة النزاعات المسماة طائفية والتي تُحرك من حين إلى آخر ، بعض البيئات في هذا البلد . هذه الخلافات هي بعيدة كل البعد عن أن تكون عوارض مرض حقيقي وعميق ، بل على العكس ، إنْ هي ، في عين مراقب موضوعي وعاقل ، إلا حركات سطحية مصطنعة افتعلها محرضون اختصاصيون ذوو مصلحة . إن هذه الظواهر التي تظهر هنا وهناك والمصطبغة بصبغة دينية ، تخفي في الواقع ، مصالح خاصة متضاربة . إننا لا ندعي الدفاع عن المعتقدات والممارسات الدينية التي لا مجال للجدل فيها ، بل عن المعادلة الطائفية ، التي بسبب غياب الأحزاب المنظمة ، تؤمن الحرية والعدالة السياسيتين في توازن الطوائف الدينية . ولنقتنع أكثر بما نقول ، ما علينا إلا أن نلاحظ أن المعضلة الطائفية لا تنبت في معظم الأحيان ، إلا بمناسبة توزيع الوظائف والأموال العامة ، وفي هذه المناسبات لا تكون

المعتقدات والممارسات الدينية هي موضوع النزاع .

وهذه التسوية بين الطوائف التي تجمع اللبنانيين اليوم ليست بدعة جديدة في تاريخنا الطويل . فمواثيق مماثلة جمعت دوماً سكان لبنان ، في الماضي البعيد والقريب على السواء .

فنصوص رأس شمرا ، المكتوبة حوالي العام ١٤٠٠ ق.م. تخبرنا أنه منذ تلك العصور البعيدة كانت الشعوب الكنعانية والفينيقية تؤلف تجمعين دينيين كبيرين ، يعبد أحدهما « بعل » والآخر « إيل » ، إلهي البلد الكبيرين . وكان يُشار إلى هذين التجمعين باسم « شعب بعل » و « شعب إيل » . وفي سورية الداخلية ، حيث كان السكان من أقارب كنعانيي الساحل وفينيقييه ، كان الأساسي هو الإله **داغان** .

وإذا تذكرنا أن الآلهة القديمة الكبيرة كان لديها وظائف دينية عدة ، وأن كل تجمع كان يركز على وظيفة أو أخرى ، عندئذ تتكوّن لدينا فكرة عن تنوع المذاهب الدينية في هذا البلد الكنعاني القديم .

وبرغم هذا في بلاد كنعان – فينيقيا أو لبنان لاحقاً ، ولدت فسيفساء الطوائف المتعددة الآلهة الدول الجماعية الأولى ، واتحادات الدول الأولى ، وجمهوريات العالم الأولى .

وفي الأزمنة الحديثة أيضاً ، نجد أنه في منحدرات الجبل اللبناني ، ووسط شعوبه المضيافة والمتسامحة ، وريثة التقاليد الكنعانية أو الفينيقية ، وجدت التجمعات المختلفة من حيث الإثنية

والدين ، المسيحية والمسلمة ، خلال العصور ، ملجأ يحميها . وبفضل اتحاد هذه التجمعات الطائفي منها والعفوي إثر «تسوية» سابقة ، مشابهة للتسوية الحاضرة أعاد آل فخر الدين وخلفاؤهم بناء لبنان القوي الذي فرض نفسه على الخارج ، سيد البلدان المجاورة .

فالتسوية الحالية بين الطوائف ليست إذن ظاهرة فريدة ولا عابرة ،ولا الأمر هدنة موقتة بين متحاربين متعبين ، ينوون متابعة الصراع في أول فرصة . فالعناصر المقررة التي أدّت إلى هذا الإتفاق ، أبعد من أن تكون موقتة وعابرة ، بل على العكس هي دائمة نسبياً .

فاليوم ، مثل البارحة والغد ، والأطماع الخارجية والنزاعات الدولية ، وموقع لبنان الجغرافي ، وطبع سكانه الحرّ وتعقيد نزعاتهم المتشابكة ، وأخيراً الجهود المشتركة والمستمرة ، الضرورية لدعم الإستقلال ، هذه الأمور كلّها تفرض دوماً على اللبنانيين الوحدة في الحكمة والتسامح .

المحتويات